گـۆڤـاری زانـکـۆی ڕاپـەڕیــن
Journal of University of Raparin.
مجلة جامعة رابرين

E-ISSN: 2522 – 7130 P-ISSN: 2410 – 1036
This work is licensed under CC-BY-NC-ND 4.0
DOI: https://doi.org/10.26750/v27n4p48

تاريخ الاستلام: 10/05/2025
تاريخ الــقبول: 11/08/2025
تاريخ النـــشر: 20/03/2026

التغيير في الاستراتيجية التركية تجاه الاتحاد الأوروبي

محمد طاهر محمد [١]- عمران عمر علي[٢]

omran.ali@uod.ac - mhamadzebariii2022@gmail.com

[1+2]قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية العلوم السياسية، جامعة دهوك، دهوك، إقليم كوردستان، العراق.

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى دراسة وتحليل التغيرات التي طرأت على الاستراتيجية التركية تجاه الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٢٤. إن الاستراتيجية التركية تجاه الاتحاد الأوروبي مرت بمراحل متعددة؛ فخلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، شهدت تلك الاستراتيجية تقارباً من خلال مفاوضات الانضمام والنشاط الدبلوماسي المكثف، ثم أعقب ذلك تباعد وفتور بين الجانبين نتيجة أسباب عدة.

لذلك، ركزنا في هذا البحث على المساعي التي قامت بها تركيا في سبيل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي بعد عام ٢٠٠٢، وهي الفترة التي شهدت توسعين للاتحاد في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧، رافقتها إصلاحات دستورية وقانونية تركية بهدف استيفاء "معايير كوبنهاغن". ثم تطرقنا إلى التغيير الذي طرأ على الاستراتيجية التركية تجاه الاتحاد الأوروبي، لا سيما بعد عام ٢٠٠٧، وتحول تلك الاستراتيجية نحو الشرق الأوسط ودول مجموعة "بريكس" (BRICS)، وبالأخص روسيا والصين. وبناءً على هذه المعطيات والتحولات، يسعى البحث للإجابة على السؤال الرئيسي: ما الذي يفسر التغيير في الاستراتيجية التركية تجاه الاتحاد الأوروبي؟.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التغيير الذي حصل في الاستراتيجية التركية تجاه الاتحاد الأوروبي كان نتيجة لأسباب متعددة؛ منها ما يتعلق بالجانب الأوروبي متمثلاً في شروط معايير كوبنهاغن وتخوف بعض الدول الأوروبية من انضمام تركيا، فضلاً عن التغيرات التي طرأت على البيئة الإقليمية والدولية، مما دفع حزب العدالة والتنمية الحاكم إلى تنويع شركائه الاستراتيجيين.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية التركية، حزب العدالة والتنمية، الاتحاد الأوربي، الشرق الأوسط، معايير كوبنهاغن.

The Change in Turkey's Strategy Toward the European Union

Mohammed Taher Mohammed[1] - Omran Omar Ali[2]

[1+2]Department of International Relations and Diplomacy, College of Political Science, University of Duhok, Kurdistan Region of Iraq.

Abstract

This research tries to examine and analysis the changes that occurred in Turkey's strategy towards the European Union from 2002 to 2024. The Turkish strategy towards the European Union underwent several stages. During the Justice and Development Party's rule, this strategy converged through accession negotiations with intensive diplomatic activity. Then, there was a divergence and a lukewarmness between the two sides due to various reasons. Therefore, in this study, we focused on the efforts made by Turkey to join the European Union after 2002, as this period witnessed two expansions in 2004 and 2007, an obstacle during constitutional and legal reforms to meet the Copenhagen criteria. Then we touched on the change that occurred in the Turkish strategy that made the European Union, in particular, after 2007, and the transformation of this strategy towards the Middle East and the BRICS countries, especially Russia and China. Based on these data and transformations, the study tries to answer the primary question: What explains the change in the Turkish strategy towards the European Union? .

It can be concluded that the change in the Turkish strategy towards the European Union occurred as a result of multiple reasons related to the European demands related to the Copenhagen criteria and the fear of some European countries of Turkey's accession to the European Union, in addition to the changes that occurred in the regional and international environment, which prompted the ruling Justice and Development Party to diversify its strategic partners.

Keywords: Turkish Strategy, Justice and Development Party (AKP), European Union, The Middle East, Copenhagen criteria.

المقدمة

يعد موضوع التغيير في الاستراتيجية التركية تجاه الاتحاد الأوروبي من المواضيع ذات الأهمية البالغة في حقل العلاقات الدولية، نتيجة أسباب عديدة مرتبطة بأبعاد جيوسياسية وسياسية واقتصادية. فتركيا تمتلك موقعاً استراتيجياً يجعلها حلقة وصل بين قارتي أوروبا وآسيا، وتلعب دوراً حيوياً في قضايا الأمن والهجرة والطاقة، إضافة إلى نفوذها القوي على المستويين الإقليمي والدولي؛ لذا فإن توجهاتها الاستراتيجية، وبالأخص نحو الاتحاد الأوروبي، تؤثر بشكل كبير في استقرار القارة الأوروبية والشرق الأوسط على حد سواء.

فمنذ بداية السعي التركي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تبنت تركيا تكتيكات مختلفة وفقاً لظروفها الداخلية وللمتغيرات الإقليمية والدولية، مما أدى إلى تغيير مواقفها وأولوياتها تجاه هذا المسار. حيث شهدت الاستراتيجية التركية بعد عام ٢٠٠٢ تغييرات وتحولات جذرية، لا سيما في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي؛ فبعد أن كانت تركيا تسعى جاهدة للانضمام إلى الاتحاد وتقوم في سبيل ذلك بجهد كثيف من خلال إصلاحات كبيرة في مجالات متعددة (دستورية

وقانونية شملت ملفات حقوق الإنسان، والديمقراطية، وحقوق الأقليات، بالإضافة إلى إبعاد الجيش عن الحياة السياسية، وضمان استقرار المؤسسات، والنهوض بالمجال الاقتصادي)، بدأت تظهر ملامح تحول وتغيير ملحوظ في الاستراتيجية التركية نحو مناطق أخرى نتيجةً للتردد الأوروبي ورفض انضمامها.

لقد اتجهت هذه الاستراتيجية نحو الشرق الأوسط ومجموعة دول "البريكس"، بالإضافة إلى تعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع كل من روسيا والصين. ويعكس هذا التغيير إعادة تموضع تركيا إقليمياً ودولياً، بما يتماشى مع المتغيرات الجيوسياسية والتحولات المتسارعة في المنطقة.

أهمية البحث

تكتسب دراسة التغيير في الاستراتيجية التركية تجاه الاتحاد الأوروبي أهمية بالغة في فهم التحولات الجيوسياسية في المنطقة، خاصة مع توجه الاستراتيجية التركية نحو الشرق الأوسط ودول مجموعة "البريكس"، وتراجع أولوية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في الأجندة التركية. يُسهم هذا البحث في تسليط الضوء على المساعي التي بذلتها تركيا في سبيل سعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ورصد العوامل التي دفعتها لتغيير استراتيجيتها نتيجة تعثر المفاوضات والبحث عن بدائل استراتيجية أخرى، كما يقدم البحث تحليلاً لردود الفعل الأوروبية وتأثيرها على مستقبل العلاقات بين الجانبين.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

١. التعرف على طبيعة المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية.

٢. معرفة طبيعة الإصلاحات التي نفذتها تركيا في سعيها للاستجابة لمتطلبات العضوية.

٣. فهم وتفسير التغيير في الاستراتيجية التركية تجاه الاتحاد الأوروبي وتحولها نحو فضاءات أخرى، لاسيما الشرق الأوسط.

٤. تحليل الأسباب والمعوقات التي حالت دون قبول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

٥. استكشاف ردود فعل دول الاتحاد الأوروبي تجاه هذا التحول في البوصلة التركية.

إشكالية البحث

تكمن الإشكالية البحثية في السؤال الرئيسي الآتي: ما الذي يفسر تغيير الاستراتيجية التركية تجاه الاتحاد الأوروبي وتحولها نحو الشرق الأوسط؟

منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لدراسة وتفسير التغيير في الاستراتيجية التركية؛ وذلك من خلال تحليل أسباب الرفض الأوروبي لانضمام تركيا، لاسيما في موجتي التوسعة عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧. كما يتم

تحليل العوامل التي أدت إلى تراجع الاهتمام التركي بالانضمام بعد فترة من السعي الحثيث، ورصد ملامح التحول نحو الشرق الأوسط ومجموعة دول "البريكس".

هيكلية البحث

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين رئيسيين:

الفصل الأول: يتناول مساعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بعد عام ٢٠٠٢، مع التركيز على توسعة ٢٠٠٤ و٢٠٠٧، والإصلاحات الهيكلية التي قامت بها تركيا لاستيفاء معايير العضوية.

الفصل الثاني: يتطرق إلى أبعاد التغيير في الاستراتيجية التركية بعد تعثر مسار الانضمام، إضافة إلى تحديد القضايا الجوهرية التي كانت سبباً في رفض العضوية التركية.

الفصل الأول: مساعي الانضمام خلال فترة حزب العدالة والتنمية

تُعَدّ استراتيجية الانضمام التركي إلى الاتحاد الأوروبي إحدى القضايا المحورية في السياسة الخارجية التركية منذ عقود؛ فمنذ أن تقدمت تركيا بطلب رسمي للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٨٧، شهدت العلاقات بين الطرفين مراحل متباينة من التقارب والتوتر، متأثرةً بالتحولات السياسية والاقتصادية داخل تركيا وأوروبا على حد سواء.

ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢، لعب دوراً رئيسياً في دفع عجلة المفاوضات، مستنداً إلى رؤية إصلاحية تهدف إلى تلبية المعايير الأوروبية وتعزيز التكامل مع الاتحاد الأوروبي.

ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسين؛ حيث يتناول المبحث الأول الإطار التاريخي لمفاوضات الانضمام خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، من خلال تحليل المسار التفاوضي، مسلطاً الضوء على العوامل السياسية والاقتصادية التي أثرت في هذه العملية. أما المبحث الثاني، فيركز على الإصلاحات التي نفذتها تركيا في سبيل تحقيق "معايير كوبنهاغن" المطلوبة للانضمام، مستعرضاً التعديلات القانونية والدستورية التي طالت مختلف المجالات، بما في ذلك حقوق الإنسان، والاقتصاد، والقضاء، والمؤسسة العسكرية، في محاولة للتوافق مع متطلبات العضوية الأوروبية المعقدة.

المبحث الأول: مفاوضات الانضمام خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية

منذ ولادة حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢، جعل الحزب من الأجندة الأوروبية ورحلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي حجر الزاوية في سياسته الخارجية (Trends, 2024)؛ حيث ركز الحزب من خلال برنامجه السياسي على ركيزتين أساسيتين هما: الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي (Giannotta, Cubukcuoglu and Al Qutbah, 2024).

لذلك، قام زعيم حزب العدالة والتنمية "رجب طيب أردوغان" في عام ٢٠٠٢ بجولة في العواصم الأوروبية من أجل بدء مفاوضات عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي (Akçay, 2012: 18). كما ألقى رئيس الوزراء التركي آنذاك "رجب

طيب أردوغان" خطاباً في ٢٨ أيار من عام ٢٠٠٤ بعنوان "لماذا يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى تركيا؟" في كلية "سانت جون" بجامعة أكسفورد، تعهد فيه أردوغان بـ "جعل القيم الأوروبية قيم أنقرة"، وجادل بأن أوروبا اتحاد معياري تستحق فيه تركيا مكاناً وليست "جغرافية محدودة" (Clement, 2022: 2).

وفي العام نفسه، صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قائلًا: "إن توقعات تركيا في نهاية مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي هي العضوية الكاملة والانضمام" (Erdoğan, 2004). علاوة على ذلك، وفي حوار صحفي أجري معه في عام ٢٠٠٧، أكد أن "الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يشكل هدفاً أساسياً من أهداف سياستنا الخارجية" (Council on Foreign Relations, 2007). وفي السياق ذاته، صرح أحمد داود أوغلو، وزير الخارجية التركي في ذلك الوقت: "لقد كانت عضوية الاتحاد الأوروبي هدفاً استراتيجياً لنا منذ نصف قرن، وستبقى على هذا النحو" (Dışişleri Bakanlığı, 2013).

إن هدف تركيا من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هو هدف جيوسياسي أساسي لرفع المستوى المعيشي للشعب التركي وتعزيز ديمقراطيتها؛ فقد صرح أردوغان صراحة بقوله: "نهدف إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من أجل رفع مستويات معيشة شعبنا وتعزيز الديمقراطية في تركيا" (Ball, 2023: 48). كما أشار إلى أن "الدول التي تفشل في تبني عالمية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون ستُدفع إلى العزلة" (Hughes, 2010: 59). وفي تصريح آخر، أكد أردوغان أن العضوية الكاملة هي طموح استراتيجي، مضيفاً: "نسعى إلى تعزيز شراكتنا مع الاتحاد الأوروبي على أساس مبادئ المنفعة والاحترام المتبادلين. إذا كان الاتحاد الأوروبي يهدف إلى استعادة نفوذه الجيوسياسي، فلن يتحقق هذا الهدف إلا من خلال انضمام تركيا" (Medya News, 2025).

إلى جانب ذلك، شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين زيادة في الضغوط من أجل انضمام تركيا بشكل أكبر من أي وقت مضى (Aksu, 2015: 30). لذا، دخلت حزمة الإصلاحات التركية حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٢، وشملت: إلغاء عقوبة الإعدام، ورفع القيود القانونية المفروضة على الحقوق الثقافية الكردية، وإتاحة إعادة المحاكمة في ضوء قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وتخفيف القيود المفروضة على الحق في تكوين الجمعيات (Aybey, 2004: 31). وقد رحب الاتحاد الأوروبي بهذه الإصلاحات كإشارة مهمة على عزم تركيا مواصلة مواءمتها مع قيمه ومعاييره؛ حيث قال المفوض المسؤول عن توسيع الاتحاد، غونتر فيرهوغن: "أرحب بالقرار الشجاع للبرلمان التركي" (Verheugen, 2002: 13-14).

وفي قمة كوبنهاغن لعام ٢٠٠٢، اتفق قادة الاتحاد الأوروبي على بدء محادثات العضوية مع تركيا خلال عامين؛ إذ صرح رئيس الوزراء الدنماركي "أندرس فوغ راسموسن" خلال القمة بأن القادة اتفقوا على اتخاذ قرار في ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن استعداد تركيا لبدء المحادثات، مبيناً أنه إذا قرر المجلس الأوروبي استيفاء تركيا للمعايير السياسية، فستبدأ مفاوضات الانضمام (Radio Free Europe, 2002). وفي تقرير للمفوضية الأوروبية حول التقدم المحرز، ذكرت أن على تركيا تقديم دعم حازم لتسوية المشكلة القبرصية، إذ إن غياب التسوية قد يصبح عقبة خطيرة أمام تطلعاتها (European Commission, 2003: 45). وبناءً على ذلك، اتفق القادة على موعد بدء المفاوضات في منتصف عام ٢٠٠٥، شريطة استيفاء معايير حقوق الإنسان والديمقراطية بحلول نهاية عام ٢٠٠٤ (Voice of America, 2002).

من جانب آخر، كانت أنقرة ترغب ببدء محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٣؛ فقد صرح الرئيس "رجب طيب أردوغان" في قمة كوبنهاغن عام ٢٠٠٢، أنه لا يزال يعتقد أن الاتحاد الأوروبي سيحدد لتركيا موعداً

في العام المقبل (Voice of America, 2002). وفي السياق ذاته، أدلى رئيس الوزراء التركي آنذاك "عبد الله غول" بتصريح بعد لقائه بنظيره اليوناني "كوستاس سيميتيس" في كوبنهاغن عام ٢٠٠٢، أكد فيه أن "تركيا لا تزال تصر على بدء المحادثات عام ٢٠٠٣" (Radio Free Europe, 2002).

إضافة إلى ذلك، كان القلق التركي في محله؛ لأنه بحلول عام ٢٠٠٤ ستكون قبرص عضواً في الاتحاد الأوروبي، وستمتلك حينها سلطة الاعتراض (الفيتو) على أي تقدم تركي (Voice of America, 2002).

وفي الأول من مايو عام ٢٠٠٤، شهد الاتحاد الأوروبي أكبر وأوسع عملية توسعة في تاريخه، حيث انضمت عشر دول جديدة بناءً على قرارات قمة كوبنهاغن ٢٠٠٢، وهي: (قبرص، جمهورية التشيك، إستونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، وسلوفينيا)، مما رفع عدد الدول الأعضاء إلى ٢٥ دولة (الجزيرة نت، ٢٠٢٤). وقد اعتبر المجلس الأوروبي أن هذه الدول قد استوفت معايير كوبنهاغن المطلوبة للانضمام (European Council, 2004).

في المقابل، تم استبعاد تركيا من قائمة الدول المنضمة على الرغم من أنها كانت جزءاً من سياسة التوسع التي ينتهجها الاتحاد (Ali, 2018: 69). ومع ذلك، اتفق قادة الاتحاد الأوروبي في قمة كوبنهاغن في ديسمبر ٢٠٠٤ على اتخاذ قرار بشأن استعداد تركيا لبدء مفاوضات انضمام جديدة. وحذر "غونتر فيرهوغن"، مفوض توسيع الاتحاد الأوروبي، أنقرة بعد القمة من أن المفوضية الأوروبية ترغب في رؤية "سجل حافل" من الإصلاحات، مضيفاً أن إقرار التشريعات وحده ليس كافياً، وأعرب عن ثقته في أن الحكومة التركية الجديدة تدرك تماماً ضرورة "تغيير الواقع المتعلق بالتعذيب والسجناء السياسيين" (Radio Free Europe, 2004).

شعرت تركيا بالإهانة لأن مرشحين اعتبرتهم أقل تأهيلاً -وخاصة بلغاريا ورومانيا- قد قُبلوا كمرشحين فعليين (Ali, 2018: 69)، مما زاد من شكوكها حول جدية الاتحاد الأوروبي. واستاءت أنقرة من هذا التعامل، حيث صرح رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان آنذاك: "أن أنقرة فعلت كل ما يجب عليها فعله" (الجزيرة نت، ٢٠٠٤). كما اعتبرت تركيا أن ربط انضمامها بحل القضية القبرصية أمر غير منصف، لأن معايير كوبنهاغن لم تشترط حل تلك القضية كالتزام في سياق عملية الانضمام (Ball, 2023: 44). وفي تصريح آخر، انتقد أردوغان معارضة الحزب "الاتحاد الديمقراطي المسيحي" الألماني لبدء المفاوضات عام ٢٠٠٤، واصفاً هذا التصرف بـ "الشعبوي" (الجزيرة نت، ٢٠٠٤). وفي لقاء حديث، صرح وزير الخارجية التركي "هاكان فيدان" أن عملية الانضمام مهمة للغاية لدرجة أنها "لا يمكن أن تترك لأجندات سياسية عقيمة"، في إشارة إلى الإشكالية القبرصية (Fidan, 2024).

على النقيض من ذلك، دافع الاتحاد الأوروبي عن قراراته؛ فوفقاً لقرار المجلس الأوروبي لعام ٢٠٠٤، لم تكن تركيا مستعدة لتوسيع نطاق الاتحاد الجمركي ليشمل جمهورية قبرص (Commission, 2004: 6). ورغم إشادة التقرير الدوري لعام ٢٠٠٤ بالإصلاحات التي قامت بها أنقرة في مجالات حرية التعبير، والصحافة، والسيطرة المدنية على الجيش (حيث تم تقليص الصلاحيات التنفيذية لمجلس الأمن القومي)، إلا أن التقرير أشار إلى أن الهيئات التنفيذية والقضائية لا تزال تضيق نطاق هذه الإصلاحات، كما حذر من استمرار تفشي الفساد (European Commission, 2004: 11-12).

من جهة أخرى، صرح المدعي العام القبرصي اليوناني "أليكوس ماركيدس" في قمة كوبنهاغن: "إذا كانوا ملتزمين، فليبلغوا مبعوث الأمم المتحدة (دي سوتو) بالتعاون؛ فنحن لسنا بحاجة إلى خطابات نوايا" (People's Daily

Online, 2002). وحتى الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك "كوفي عنان" أقر في قمة كوبنهاغن ٢٠٠٢ بصعوبة التوصل إلى اتفاق لإعادة توحيد الجزيرة خلال القمة (Voice of America, 2002).

من جانب آخر، دافع رؤساء دول الاتحاد الأوروبي عن قرارهم بعدم السماح لتركيا بالانضمام؛ فقد صرح الرئيس الفرنسي "فاليري جيسكار ديستان"، الذي شغل منصب رئيس اتفاقية مستقبل أوروبا في ذلك الوقت: "بأن تركيا ليست دولة أوروبية، وأن قبولها عضواً في الاتحاد الأوروبي سيعني نهاية الاتحاد" (Euractiv, 2002). وحذّر المفوض الأوروبي للسوق الداخلية (المنتهية ولايته)، الهولندي "فريتس بولكشتاين"، مما أسماه "أسلمة أوروبا"، معلناً أنه في حال انضمام تركيا "فإن تخليص فيينا عام ١٦٨٣ [بواسطة جيش كاثوليكي من الحصار العثماني] سيكون بلا جدوى" (The Guardian, 2004: 17). كما دعت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" -بصفتها زعيمة الحزب الديمقراطي المسيحي- والرئيس الفرنسي آنذاك "جاك شيراك" إلى حشد الدعم لـ "شراكة مميزة" بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بدلاً من العضوية الكاملة (Nugent, 2005: 4). في حين رفض الجانب التركي مقترح الشراكة المميزة، مصراً على تحديد موعد لبدء مفاوضات الانضمام الكامل، وهو ما أكده الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" بقوله: "لم يكن هذا الأمر جزءاً من المناقشات ولن يصبح جزءاً منها" (WD, 2004).

إضافة إلى ذلك، وخلال قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل عام ٢٠٠٤، تقرر بدء مفاوضات العضوية مع تركيا في الثالث من تشرين الأول ٢٠٠٥، وتضمن البيان الختامي الترحيب بالتقدم الذي أحرزته أنقرة في مجال الإصلاح، مع الإشارة إلى أن المفوضية قد توصي بتعليق المفاوضات في حال انتهاك تركيا للمبادئ الأساسية للاتحاد (مقلد، ٢٠١٠: ٣٣٩). وفي هذا الصدد، صرح "أولي رين"، مفوض توسيع الاتحاد الأوروبي لشبكة CNN: "تركيا مستعدة لبدء المفاوضات" (CNN, 2004). وبدوره، أشار "خوسيه مانويل باروسو"، رئيس المفوضية الأوروبية، عقب القرار بقوله: "إن الاتحاد الأوروبي قد فتح أبوابه لبدء المفاوضات، لكن ذلك لا يعني دخول تركيا التلقائي للعضوية؛ فقد تستمر المفاوضات حتى عام ٢٠١٥ إلى حين استيفاء كافة الشروط" (النعيمي، ٢٠٠٧: ٣٩). وبناءً على ذلك، صوت البرلمان الأوروبي بأغلبية ساحقة لدعم قرار المضي قدماً في العملية التفاوضية (Kanbur, 2013: 81).

يُعد الالتزام بـ "معايير كوبنهاغن" الشرط الأساسي الذي يفرضه الاتحاد على الدول المرشحة؛ وتشمل هذه المعايير ضمان استقرار المؤسسات الديمقراطية، سيادة القانون، حماية حقوق الإنسان، واحترام الأقليات، بالإضافة إلى وجود اقتصاد سوق فعال وقدرة على التكيف مع الضغوط التنافسية داخل الاتحاد (Ali, 2019: 69).

بدأت المفاوضات الرسمية في أواخر عام ٢٠٠٥ (Aslan, 2012: 42)، ووقعت تركيا على البروتوكول الإضافي الذي مدد "معاهدة أنقرة" لعام ١٩٦٣ لتشمل الأعضاء الجدد (Kiziltas, 2023: 38). وصرح حينها "باروسو": "إنني أعتقد حقاً أن هذا عرض ينبغي لتركيا أن تقبله بكل سرور؛ فالهدف النهائي هو العضوية" (CNN, 2004). وفي السياق ذاته، أشار رئيس الوزراء الهولندي "يان بيتر بالكينيندي" إلى أن هدف مناقشات أكتوبر ٢٠٠٥ هو الانضمام، مستدركاً: "لكن لا يوجد ضمان للنتيجة" (Eurasianet News, 2004).

اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي إطار مفاوضات الانضمام الذي تضمن ٣٥ فصلاً تفاوضياً (التبويب الفني للقوانين الأوروبية)، شملت مجالات: الإدارة، حركة السلع، الطاقة، السياسة الخارجية، القضاء، الثقافة، وغيرها، دون تحديد سقف زمني للانتهاء (مرابطي والسعد، ٢٠١٦: ٢٩٨). واستناداً إلى ذلك، وقعت تركيا في ٢٩ يوليو ٢٠٠٥ بروتوكولاً يوسع نطاق اتفاقية الاتحاد الجمركي ليشمل الدول العشر التي انضمت حديثاً، ومن بينها قبرص (مقلد، ٢٠١٠: ٣٤٨).

من جانب آخر، أعلنت أنقرة أن التوقيع على تلك الاتفاقية لا يرقى إلى اعترافها الرسمي بجمهورية قبرص، وأن الموانئ التركية لن تُفتح أمام السفن والطائرات القبرصية ما لم يتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات لرفع العزلة الاقتصادية عن شمال قبرص (Akçay, 2012, 24). حيث صرح رئيس الوزراء التركي آنذاك "رجب طيب أردوغان" بأن أنقرة لن تتراجع عن موقفها بشأن الموانئ ما لم يُنهِ الاتحاد الأوروبي العزلة الاقتصادية لشمال قبرص التركية (L.A. Times Archives, 2006). وفي تصريح آخر شدد "أردوغان" في عام ٢٠٠٦: "إذا لم تتمكن تركيا من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فستصبح معايير كوبنهاغن معايير أنقرة"، في الإشارة إلى التوسعة المحتملة لعام ٢٠٠٧ (Mirel, 2017). ثم قدمت تركيا خطتها الجديدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان لحل القضية القبرصية في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٦، وطالبت تركيا بإزالة العزلة المفروضة على شمال قبرص التركية، إذا فتحت تركيا موانئها أمام اليونانيين (Kiziltas, 2023, 38).

أدى موقف تركيا الرافض للتعامل مع الحكومة القبرصية اليونانية إلى تفاقم العلاقات، بل ساهم في تغيير المواقف بين تركيا والاتحاد الأوروبي (Morelli, 2011, 4). وبسبب الرفض التركي لفتح الموانئ والمطارات أمام قبرص، وعدم اعتراف تركيا بعضوية قبرص في الاتحاد الأوروبي (Aslan, 2012, 44)، ونتيجة لذلك، اتخذ الاتحاد الأوروبي قراراً بالإجماع بفرض عقوبات على تركيا (Ball, 2023, 24)؛ حيث تم إغلاق المفاوضات وتعليقها، بزعم أن تركيا لا تنفذ بالكامل الاتفاقية الإضافية (Kanbur, 2013, 84).

حيث تضمنت هذه العقوبات ما يتعلق بحرية حركة السلع، ومصايد الأسماك، وسياسات النقل، والاتحاد الجمركي، والخدمات المالية، والزراعة والتنمية الريفية (Ball, 2023, 24). فقد صرح "أولي رين" مفوض توسيع الاتحاد الأوروبي في مؤتمر صحفي: "ثمانية فصول مجمدة بسبب عدم امتثال تركيا [...] ولا يمكن فتحها لأن تركيا لا تمتثل" (Euractiv, 2009). وفي تصريح آخر لوزيرة الخارجية النمساوية رداً على منع فتح الموانئ التركية أمام قبارصة اليونان قائلة: "لا يمكن لتركيا الاعتماد على أي ضمانات، لا شيء تلقائي" (Independent, 2006).

وفي تقرير للمفوضية الأوروبية لعام ٢٠٠٦، أشاد بالإصلاحات التي يقوم بها كل من بلغاريا ورومانيا، مع انتقاد الأوضاع في تركيا من خلال تباطؤ وتيرة الإصلاحات، من ناحية الفساد، وحقوق الأقليات، وحرية الدين، وحرية التعبير، وحقوق النقابات العمالية، مع القيام بمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للأكراد من خلال إعطائهم جميع حقوقهم وحرياتهم، وقضية قبرص التي اعتبرها من التحديات الرئيسية التي تواجه تركيا من خلال التوسعة المحتملة لعام ٢٠٠٧، وأوصت المفوضية بعدم اتخاذ أي إجراءات بشأن فتح أي فصول جديدة (European Commission, 2006). لذلك أعرب وزير الخارجية القبرصي "ماركوس كيبريانو" عن ارتياحه لقرار الاتحاد الأوروبي تعليق مفاوضات الانضمام أمام تركيا، وقال للصحفيين: "نحن لا نعرقل الفصول، لكننا سنضع شروطاً لفتح كل فصل" (Euractiv, 2009).

حصل توسع جديد في الاتحاد الأوروبي المعروف بـ "التوسعة السادسة" في عام ٢٠٠٧، حيث انضمت بلغاريا ورومانيا (الجزيرة نت، ٢٠٢٤). وعلى الرغم من أن عملية الانضمام هذه أظهرت عدم جاهزيتهما التامة لعضوية الاتحاد الأوروبي، وخاصة بلغاريا؛ بسبب انتشار الفساد الكبير في البلاد والوضع الاقتصادي المتدهور، إلا أن عملية الانضمام كانت مدفوعة بدوافع سياسية (Crombois, 2017). مع ذلك، تعامل الاتحاد الأوروبي مع بلغاريا ورومانيا -على سبيل

المثال- بدوافع ثقافية وتاريخية أكثر من اللوائح المعمول بها بشكل رسمي (Ali, 2018, 68)، بالرغم من عدم استيفاء هذه الدول معايير كوبنهاغن بالكامل (Smith and Hill, 2011, 313).

فقد كانت عضوية كل من بلغاريا ورومانيا هدفاً للاتحاد الأوروبي منذ تاريخ ٢٠٠٢ (European Council, 2002). وفي تقرير المفوضية الأوروبية لعام ٢٠٠٤، امتدحت بلغاريا بأنها قامت بإيفاء المعايير السياسية للديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وأنها أحرزت تقدماً ملحوظاً في مجالات عديدة كالقضاء والإدارة العامة، وأنها قامت أيضاً بإصلاحات رئيسية لمكافحة الفساد (European Commission, 2004, 139-143). حتى أن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أشاد بالإصلاحات التي تقوم بها بلغاريا (UNDP, 2007, 229)؛ لذلك اختتمت بلغاريا بنجاح مفاوضات الانضمام مع الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤، وفي ٢٠٠٥ وقعت معاهدة الانضمام (Akcay, 2018).

استُبعدت تركيا هذه المرة أيضاً من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مع العلم أن تركيا في ذلك الوقت كانت أكثر ديمقراطية وتقدماً بالمقارنة مع بلغاريا -على سبيل المثال- والتي لها سجل أقصر بكثير في مجال الديمقراطية والسوق الحرة وتعدد الأحزاب (Ball, 2023, 43). ولكن كان لتقرير المفوضية الأوروبية لعام ٢٠٠٤ رأي آخر؛ حيث أشار إلى أن تركيا أفقر من بلغاريا ورومانيا، مما أثر سلباً على قبول تركيا في توسع ٢٠٠٧ (Commission, 2004). كذلك، فإن الاتحاد الأوروبي كان ينظر إلى تركيا بعدم إيفائها لمعايير كوبنهاغن؛ حيث أشار تقرير المفوضية الأوروبية لعام ٢٠٠٧ إلى أن تركيا متأخرة في موضوعات مثل: حرية التعبير، وحقوق الطوائف الدينية غير المسلمة، والتفاعلات العسكرية-المدنية، وحقوق المرأة والطفل، وحقوق النقابات العمالية، والإصلاح القضائي، وتهيئة الظروف الملائمة للسكان الأكراد للتمتع بكافة الحقوق والحريات، والعمل على القيام بالمزيد من الإصلاحات الاقتصادية، وإزالة جميع العوائق التي تعترض حرية حركة البضائع، بما في ذلك القيود التي فرضتها تركيا على وسائل النقل تجاه جمهورية قبرص (European Commission, 2007, P.11).

حيث اتهم الاتحاد الأوروبي تركيا بأنها تعترض على إدراج جمهورية قبرص في تحالف الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (European Commission, 2007, 30). وفي تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أشار إلى أن وضع تركيا من ناحية التنمية البشرية -على سبيل المثال- أسوأ من وضع بلغاريا ورومانيا (UNDP, 2007, 39).

في الجهة المقابلة، كان لموقف بعض دول الاتحاد الأوروبي دور كبير في منع تركيا من الانضمام في هذه التوسعة؛ ففرنسا -على سبيل المثال- أدخلت قضية عضوية تركيا في الحملة الانتخابية الرئاسية الفرنسية عام ٢٠٠٧، حيث صرح "نيكولا ساركوزي" -والذي كان مرشحاً محافظاً للرئاسة- في خطاب ألقاه أمام حملته الانتخابية: "بأنه يشعر بأن تركيا لا ينبغي لها أبداً أن تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي" (Morelli, 2011, 6). ولا يمكن أن ننسى بأن اليونان كان لها دور كبير في حجب ملف تركيا في الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٧ (Ball, 2023, 25). بينما انتقد الجانب التركي قرارات الاتحاد الأوروبي، وخاصة الموقف الفرنسي المعارض باستبعادها أيضاً عن التوسعة الجديدة؛ حيث صرحت وزارة الخارجية التركية في بيان لها انتقدت فيه موقف دول الاتحاد الأوروبي المعارض لانضمام تركيا، وجاء في البيان: "نعتقد أنه لا يمكن ترك قضية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي لإرادة دولة واحدة" (الجزيرة، ٢٠٠٧).

وكانت هناك بعض الآراء داخل الاتحاد الأوروبي تقترح بدائل أخرى للتعامل مع تركيا في حال عدم إيفائها بمعايير كوبنهاغن، وهي "الشراكة المميزة" بدلاً من العضوية الكاملة. حيث كرر وزير الدولة الفرنسي للشؤون الأوروبية "بيير لولوش" موقف حكومته القائل بأنه في حال عدم إيفاء تركيا لمتطلبات العضوية، فيجب النظر في البدائل؛ إذ صرح

قائلاً: "نتساءل إن كان الوقت قد حان للبدء في التفكير في مسارات بديلة لتركيا دون مقاطعة المفاوضات" (Morelli, 2011, 6).

كما صرح "يوهانس هان"، مفوض علاقات الجوار والتوسع بالاتحاد الأوروبي، مقترحاً استبدال العضوية الكاملة لتركيا بتوسيع اتفاقية الاتحاد الجمركي لتشمل مجالات عديدة كالطاقة والهجرة (عربي بوست، ٢٠١٩). وروّجت ألمانيا لبعض الوقت لصيغ بديلة مثل "الشراكة المميزة"؛ حيث دعت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" إلى تحويل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي إلى "شراكة ممتازة" بدلاً من العضوية الكاملة (الجزيرة نت، ٢٠١٧). كانت هذه مؤشرات تؤكد على أن العديد من الدول الأوروبية لم تكن مؤيدة تماماً لانضمام تركيا إلى الاتحاد (European Council on Foreign Relations, 2017).

بالإضافة إلى ذلك كله، يمكن القول إن المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي كانت مليئة بالتحديات والتعقيدات؛ فبالرغم من أن تركيا بذلت جهوداً كبيرة في سبيل سعيها للانضمام، إلا أن هناك قضايا لا تزال عالقة بين الطرفين كقضية قبرص، وملف الديمقراطية وحقوق الإنسان، والأمن، وحقوق الأقليات لاسيما القضية الكردية، التي تعد من العوائق البارزة أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. فمستقبل هذه العلاقات سوف يعتمد بشكل كبير على الإرادة السياسية لدى الطرفين لإيجاد حلول لهذه العوائق.

المبحث الثاني : الإصلاحات التركية في إطار التكيّف مع معايير الاتحاد الأوروبي

في هذا المبحث، سنناقش سياسة تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من خلال التركيز على الإصلاحات التي قامت بها في سعيها لنيل العضوية، خاصة بعد حصولها على صفة "الدولة المرشحة" في قمة هلسنكي عام ١٩٩٩. شملت هذه الإصلاحات تعديلات دستورية وتشريعية بما ينسجم مع "معايير كوبنهاغن"، بالإضافة إلى تعزيز الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، وإصلاح النظام القضائي والاقتصادي والتجاري، إضافة إلى تعديلات دستورية هدفت إلى تقليص دور المؤسسة العسكرية في السياسة.

بذلت تركيا جهوداً جبارة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لاسيما خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية (AKP)، مما دفعها إلى تنفيذ سلسلة من الإصلاحات في مجالات عدة بشكل يتوافق مع قواعد وسياسات الاتحاد. ويستعرض هذا المبحث أبرز تلك الإصلاحات؛ وبالرغم من أن قمة هلسنكي عام ١٩٩٩ أوضحت أن مفاوضات الانضمام لن تبدأ إلا عندما تلتزم تركيا بالجوانب السياسية لمعايير كوبنهاغن، فمع ظهور احتمال العضوية لأول مرة، برزت الحاجة الملحة للإصلاح (Akçay, 2012: 18).

وفي ٣٠ أكتوبر ٢٠٠١، أُجريت تعديلات دستورية شملت ٣٧ مادة، من بينها المادة ١١٨ المتعلقة بمجلس الأمن القومي؛ حيث أسفرت عن توسيع عضوية المجلس ليشمل وزير العدل ونائبي رئيس الوزراء. كما طالت التعديلات طبيعة قرارات المجلس؛ إذ تم إلغاء النص القانوني الذي كان يلزم مجلس الوزراء بأن "يراعي قرارات المجلس بعين الاعتبار الأولى"، واستُبدل بصياغة جديدة تنص على أن "يقوم مجلس الوزراء بتقييم قرارات المجلس" (باكير وآخرون، ٢٠١٠: ٧٤).

وفي عام ٢٠٠١ أيضاً، اعتمدت تركيا حزمة إصلاحات دستورية كبيرة شملت تعديلات تتعلق بحرية التعبير، بالإضافة إلى مراجعة عقوبة الإعدام من خلال إدخال ٣٤ تعديلاً على دستور عام ١٩٨٢. وفي نوفمبر من العام ذاته،

تم تبني قانون مدني جديد يهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في مؤسسة الزواج، ودخل حيز التنفيذ في يناير ٢٠٠٢؛ وكان من أبرز تحسيناته ضمان حقوق المرأة في الممتلكات المكتسبة خلال فترة الزواج في حال وقوع الطلاق (Baç, 2005: 21).

تعهدت تركيا كذلك بتوسيع الحريات المدنية، بما في ذلك السماح باستخدام اللغات غير التركية، مثل الكردية والعربية، في الإعلام والتعليم، وتقليل القيود على الأنشطة الطلابية. كما شملت الإصلاحات حماية الأحزاب السياسية من الحظر بسبب آرائها، ومنح الأقليات الدينية غير المسلمة حقوقاً في الملكية وإدارة الأوقاف. إضافةً إلى ذلك، تم تعزيز الحقوق الديمقراطية من خلال السماح بالمظاهرات السلمية، والحدّ من الاعتقالات التعسفية، وضمان استقلالية البنك المركزي عن الحكومة (عسال ولهراوة، ٢٠١٣: ٤٣-٤٤).

عمل حزب العدالة والتنمية على توسيع الإصلاحات بمجرد وصوله إلى السلطة عام ٢٠٠٢؛ فقد أقر الحزب ست حزم إضافية بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦، عملت على تغيير التشريعات القائمة بهدف تحسين حقوق الإنسان، ووضع ضمانات ضد التعذيب، وتوسيع نطاق حرية التعبير والصحافة، وتعزيز حرية تكوين الجمعيات والتجمع والتظاهر، وتوسيع الحقوق الثقافية، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وترسيخ الديمقراطية (Taylor, 2017: 3).

تمكنت الحكومة الجديدة بقيادة حزب العدالة والتنمية من تمرير عدد من الإصلاحات السياسية الكبرى؛ ففي ديسمبر ٢٠٠٢، تبنت الحكومة التركية أول حزمتين من الإصلاحات الدستورية، تلتها حزمة التعديلات الرابعة التي اعتُمدت في الثالث من ديسمبر ٢٠٠٢ ودخلت حيز التنفيذ في يناير ٢٠٠٣، ثم تبنت حزمة التعديلات الخامسة في الرابع من ديسمبر ٢٠٠٢ ودخلت حيز التنفيذ في فبراير ٢٠٠٣. وقد ركزت هاتان الحزمتان على تفعيل تعديلات جوهرية، أبرزها إتاحة إعادة محاكمة جميع القضايا التي نظرتها "محاكم أمن الدولة" السابقة في تركيا (Baç, 2005: 24).

نفذت الحكومة التركية العديد من التغييرات لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي؛ شملت إلغاء محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وإبطال القوانين المتعلقة بجرائم الرأي، وإلغاء محاكم أمن الدولة، بالإضافة إلى منح الأقليات الحق في استخدام لغاتها في التعليم (Alahmed, 2015: 475). وفي السياق ذاته، اعتمدت الحكومة المعايير الأوروبية بشأن عقوبة الإعدام؛ حيث كانت حزمة الإصلاحات المتبناة في أغسطس ٢٠٠٢ قد ألغت العقوبة في زمن السلم (Ali, 2018: 72).

كما جرى تبني البروتوكول السادس للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بهدف إلغاء عقوبة الإعدام بشكل شامل، وتحويل أحكام الإعدام الصادرة سابقاً إلى عقوبات بالسجن المؤبد. وفي إطار حزمة التعديلات السادسة، تم إلغاء المادة الثامنة من قانون مكافحة الإرهاب، التي كانت تُستخدم سابقاً لسجن الصحفيين والناشرين بتهم تتعلق بـ "وحدة الجمهورية التركية غير القابلة للتجزئة" (Baç, 2005: 25).

شملت التعديلات أيضاً مجالات تشريعية واسعة تتعلق بحماية الأقليات وحرية التظاهر والتعبير (Akçay, 2012: 73). وفي العام نفسه، تبنت تركيا ثلاث حزم إضافية فتحت الطريق أمام إعادة محاكمة القضايا التي اعتبرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن الحكم فيها ينتهك الاتفاقية الأوروبية، مما عكس التزاماً أكبر بالقانون الدولي (Baç, 2005: 23).

بالإضافة إلى ذلك، صادق البرلمان التركي في حزيران ٢٠٠٣ على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (Akçay, 2012: 73). ثم أقر حزب العدالة والتنمية الحزمة السابعة من الإصلاحات في عام ٢٠٠٣، والتي تضمنت تسريع إجراءات التحقيق، وتشديد العقوبات في قضايا التعذيب، وتسهيل إجراءات تسجيل الجمعيات الأهلية، وتأكيد حق الأقليات في التعلم بلغاتها (مقلد، ٢٠١٠: ٣٤٣).

وبحلول صيف عام ٢٠٠٤، اعتمدت الحكومة إصلاحات دستورية عُرفت بـ "الحزمة الثامنة"، شملت عدداً من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان؛ منها أحكام تعزز المساواة بين الجنسين، وتوسع نطاق حرية الصحافة، وتقر بأولوية القانون الدولي على التشريعات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، وتلغي عقوبة الإعدام وفقاً للبروتوكول رقم ١٣ للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (Akçay, 2012: 83).

ويُعد التعديل الدستوري لعام ٢٠٠٤ ذو أهمية خاصة في عملية التحول الأوروبي في تركيا؛ حيث تم تعديل المادة ٩٠ من الدستور (بدلاً من المادة ١٠ المذكورة سهواً في المصدر الأصلي أحياناً) لتنص على أن التزامات تركيا الدولية تفوق القانون التركي في حال التعارض، وتعد هذه الخطوة بالغة الأهمية في اقترابها من الانضمام للاتحاد الأوروبي (Alpan, 2021: 117).

كما اعتمد قانون جديد للصحافة في يونيو/ حزيران ٢٠٠٤، وفي تموز من العام نفسه اعتمد قانون جديد بشأن الجمعيات وقانون بشأن تعويض الخسائر الناجمة عن الأعمال الإرهابية. وفي سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٤، اعتمدت تركيا قانوناً جديداً للعقوبات يتضمن أحكاماً أكثر ملاءمة في مجالات حقوق المرأة، ومكافحة التمييز والتعذيب (Akçay, 2012: 83).

وفيما يخص القضية الكردية، دعا الاتحاد الأوروبي تركيا إلى ضمان الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأقليات، ولا سيما الأكراد، بالإضافة إلى إزالة الحواجز القانونية والسياسية التي تقيد حقوقهم، وإلغاء حالة الطوارئ، وحل القضية سلمياً (Ali, 2018: 73). وتؤكد الفقرة ٣٢ من وثيقة كوبنهاغن على الحق في استخدام لغات الأقليات بحرية في المجالين الخاص والعام (Ak, 2015: 125).

بناءً على ذلك، قامت الحكومة التركية بإصلاحات عديدة في هذا المجال؛ ففي عام ٢٠٠٣ سُمح بالبث التلفزيوني بلغات أخرى غير التركية، مما عكس توجهاً نحو تعزيز التنوع اللغوي (Baç, 2005: 23). كما تم إنهاء سياسة الطوارئ في البلاد بشكل فعلي، لاسيما في المناطق ذات الأغلبية الكردية (Ali, 2018: 73). أدت هذه الإصلاحات مجتمعة إلى بدء مفاوضات الانضمام رسمياً عام ٢٠٠٥، استناداً إلى التقرير الإيجابي للمفوضية الأوروبية في العام السابق (MacMillan, 2020: 530).

وانخفضت الملاحقات القضائية والإدانات بشكل كبير نتيجة للتعديلات التي اشترطت الموافقة المسبقة لوزير العدل قبل بدء أي تحقيق (European Commission Regular Report on Turkey, 2005). فعلى سبيل المثال، من أصل ٣٦٩ تحقيقاً تلقاها وزير العدل في عام ٢٠١٠، مُنح الإذن لعشرة تحقيقات جنائية فقط (European Commission Regular Report on Turkey, 2010b). وفي يناير عام ٢٠٠٦، تم تعديل قانون جمعيات الحكومات المحلية، مما سمح للقرى والبلديات والإدارات الإقليمية بتنفيذ مشاريع مشتركة (European Commission, 2006: 7). وفي الوقت ذاته، واصل الحزب إجراء إصلاحات تشريعية تهدف إلى التوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وحقوق الأقليات (Saatçioğlu, 2010: 5).

ولا يمكن إغفال الدور الذي كان يقوم به الاتحاد الأوروبي في دعم تركيا مادياً لمساعدتها في إنجاز الإصلاحات؛ فقد استثمر حزب العدالة والتنمية هذا الدعم لتثبيت طموحاته السياسية والتنموية (Ball, 2023: 48). ففي عام ٢٠٠٤، وصل التمويل الأوروبي إلى ٢٥٠ مليون يورو، ثم ارتفع إلى ٥٠٠ مليون يورو في عام ٢٠٠٦؛ وذلك لتهيئة تركيا لاستيفاء معايير الانضمام (Keyman and Aydin-Düzgit, 2007: 74). وقد ساهم هذا التمويل في تحسين مستوى معيشة الناخبين، مما انعكس إيجاباً على استمرارية الدعم الشعبي للحزب (Ball, 2023: 48-49).

ففي العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٦٠٠ دولار إلى ١٢٦٠٠ دولار أمريكي، وتضاعفت الصادرات أربع مرات بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨ (Clement, 2022: 4-57).

وتضمن دستور عام ٢٠١٠ تعديلات جوهرية شملت أكثر من ٢٦ مادة، أبرزها منح موظفي المؤسسات الحكومية حق العصيان المدني، ورفع الحصانة عن الشخصيات المتورطة في انقلاب عام ١٩٨٠، بالإضافة إلى توسيع صلاحيات البرلمان في تعيين القضاة (عسال ولهراوة، ٢٠١٣: ٥٣). كما أقر تعديل عام ٢٠١٠ حقوقاً جديدة مثل حماية البيانات الشخصية وحقوق الأطفال، مع التوسع في حريات الإقامة والسفر ونشاط الأحزاب السياسية (Yazici, 2024). ومن التعديلات المفصلية إعادة هيكلة المحكمة الدستورية، حيث زُيِد عدد أعضائها من ١١ إلى ١٧ عضواً، مع تغيير طريقة اختيارهم ومدة ولايتهم (Yazici, 2024). وفي عام ٢٠١٧، جرى استفتاء سابع على تعديلات دستورية تبناها البرلمان، وحصلت على موافقة بنسبة ٥١,٤٪ (حفيظة، ٢٠١٨: ١٤٦)؛ وبموجبها وُضع القضاة تحت السيطرة المدنية لأول مرة بعد إلغاء المحاكم العسكرية (الجزيرة نت، ٢٠١٧).

أما فيما يتعلق بالمؤسسة العسكرية، التي كانت تشكل عائقاً أمام التحول الديمقراطي، فقد تم تبني تغييرات جذرية لتقليص نفوذها السياسي الذي استمدته من دستور ١٩٦١. وبناءً على متطلبات اتفاقية الشراكة الأوروبية لمواءمة عمل مجلس الأمن القومي مع المعايير الدولية (Ali, 2018: 73)، رفعت الحكومة عدد الأعضاء المدنيين في المجلس من خمسة إلى تسعة. ومن أبرز مخرجات "الحزمة السابعة" تعديل منصب الأمين العام للمجلس ليصبح متاحاً للمدنيين بعد أن كان حكراً على العسكريين، حيث عُين أول أمين عام مدني في أغسطس ٢٠٠٤ (Baç, 2005: 26).

كما شملت التعديلات المادة الرابعة، مما أدى إلى تقليص مهام المجلس لتقتصر على وضع وتنفيذ سياسة الأمن الوطني وإبلاغ مجلس الوزراء بآرائه، بدلاً من دوره السابق ک "رقيب" على الأوضاع السياسية والاجتماعية (باكير وآخرون، ٢٠١٠: ٧٥). وفي السياق ذاته، أُلغي تمثيل الأمين العام للمجلس في هيئة الرقابة على الإذاعة والتلفزيون (RTÜK)، مما قلص سطوة الجيش على الإعلام. ووفقاً لتقرير المفوضية الأوروبية لعام ٢٠٠٤، تعكس هذه الإصلاحات التزام تركيا بالمعايير الأوروبية (Baç, 2005: 26-27).

كذلك، أُلغيت عضوية الجنرالات في مجلس التعليم العالي (YÖK) بعد تعديل المادة ١٣١ (باكير وآخرون، ٢٠١٠: ٧٦). ولأول مرة، أصبحت مؤسسات التعليم والإعلام بعيدة عن الرقابة العسكرية. كما خضعت ميزانية وكوادر المؤسسة العسكرية لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات بعد تعديل المادة ٣٠ (نصيف وعطا الله، ٢٠٢٤: ٢٨). وشملت الإصلاحات أيضاً إلغاء المواد التي تمنح أمانة مجلس الأمن القومي حق الوصول المطلق للمعلومات السرية من الوزارات (باكير وآخرون، ٢٠١٠: ٧٥)، وسمحت بمقاضاة الجنرالات السابقين في قضايا الفساد، مع حصر تصريحاتهم الإعلامية في الشؤون العسكرية الصرفة تحت إشراف السلطة المدنية (نصيف وعطا الله، ٢٠٢٤: ٢٨).

وفي عام ٢٠٠٦، حُظرت محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية بشكل نهائي (European Commission, 2006: 7).

أما في المجال الاقتصادي، فقد أسهمت الإصلاحات الاقتصادية الداخلية التي نفذها حزب العدالة والتنمية بشكل كبير في تعزيز فرص تركيا للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. وقد تضمنت "خطة العمل العاجلة" التي أطلقها الحزب في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تغييرات هيكلية، مثل الخصخصة وتعزيز الانضباط المالي؛ مما ساهم في تقليل الدين العام بشكل ملحوظ ودعم النمو الاقتصادي (Turkmen, 2023: 71-72).

على سبيل المثال، تبنى حزب العدالة والتنمية في مراحله الأولى نهجاً ليبرالياً فيما يتعلق بالبنك المركزي، حيث سعى إلى تحقيق أقصى درجات الاستقلالية للبنك عن الحكومة والمؤسسات السياسية؛ جاء هذا التوجه في إطار السعي لتبني سياسة نقدية مستقلة بما يتماشى مع متطلبات الاتحاد الأوروبي والمعايير الدولية، ويعد هذا الاستقلال أحد الشروط الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي (Akcay, 2018: 6).

فقد حققت تركيا خلال النصف الأول من العقد الأول للقرن الحادي والعشرين أعلى معدلات النمو الاقتصادي، وأشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن "خطة العمل العاجلة" أسهمت في إحداث تحول جذري في السياسة الاقتصادية. شملت الإصلاحات الرئيسية مجالات حيوية مثل: السياسات المالية والنقدية، والسياسة الضريبية، وإجراءات التنظيم الحصيفة للقطاع المالي، إلى جانب تنظيم أسواق المنتجات والعمل، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة، وتطوير البنية التحتية، بالإضافة إلى قطاع الزراعة (Macovei, 2009: 18). ومن جانبه، أكد الرئيس التركي السابق "عبد الله غول" أن الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها تركيا تسير في الاتجاه الصحيح (Turk Press, 2021).

وفيما يتعلق بالإصلاح الاجتماعي، وبالأخص في قطاع الصحة، شهد النظام تحديثاً شاملاً في آليات رعاية الأطباء، إلى جانب دمج المستشفيات في تكتلات حديثة مُنحت قدراً من الاستقلالية النسبية، مع توفير الضمان الاجتماعي لكافة المواطنين. وفي الوقت ذاته، جذب القطاع الصحي استثمارات كبيرة من رأس المال الخاص؛ مما أسهم في تحقيق تحسن ملحوظ في فترة زمنية قصيرة. وفي المجال الزراعي، أُدخلت إصلاحات كبيرة في مجال التمويل، حيث تم إنشاء نظام تأمين جديد للمزارعين يضمن حصول المنتجين على مستحقاتهم حتى في حال تضرر المحاصيل بسبب الكوارث الطبيعية (Turkmen, 2023: 73).

بعد استعراض الإطار التاريخي لمفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، يتبين أن هذا السعي لم يكن مجرد طموح سياسي عابر، بل كان هدفاً استراتيجياً سعت تركيا بموجبه للحصول على نفوذ ومكانة مرموقة على الساحتين الإقليمية والدولية. وانتهجت في سبيل ذلك إصلاحات واسعة شملت مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية، مما يعكس جدية الطرف التركي في تلبية "معايير كوبنهاغن".

ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات جوهرية تحول دون تحقيق هذا المسعى. وبذلك، تبقى استراتيجية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي عملية ديناميكية متغيرة، تتأثر بالتحولات الدولية، والتوازنات الإقليمية، والمتغيرات الداخلية؛ مما يجعل مستقبلها مفتوحاً على سيناريوهات عديدة.

الفصل الثاني: تغيير الاستراتيجية التركية تجاه الاتحاد الأوربي

يُعدُّ التغيير في الاستراتيجية التركية تجاه الاتحاد الأوروبي من القضايا الجوهرية في حقل العلاقات الدولية؛ حيث يعكس طبيعة التحولات والتقلبات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية. فمنذ بداية السعي التركي للانضمام إلى التكتل الأوروبي، تبنت تركيا تكتيكات متباينة وفقاً لظروفها الداخلية وللمتغيرات الإقليمية والدولية، مما أدى إلى تبدّل مواقفها وأولوياتها تجاه هذا المسار التفاوضي الطويل.

يتناول هذا الفصل التغيير الذي طرأ على الاستراتيجية التركية تجاه الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين رئيسين:

المبحث الأول: يتناول طبيعة التغيرات التي حصلت في استراتيجية تركيا تجاه الاتحاد الأوروبي خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، محلياً ودولياً، مع تحليل سياسات التقارب في البدايات ومن ثم مراحل التراجع والفتور.

المبحث الثاني: يركز على موقف الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا، من خلال استعراض وتحليل أهم الأسباب والعقبات الرئيسية التي حالت دون نيل تركيا العضوية الكاملة في الاتحاد.

المبحث الأول: أبعاد التغيير في الاستراتيجية التركية بعد تعثر الانضمام الأوربي

بدأ تركيز حزب العدالة والتنمية يتضاءل على تحقيق عضوية الاتحاد الأوروبي بعد وقت قصير من إطلاق مفاوضات انضمام تركيا الرسمية في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٥ (Goff-Taylor, 2017: 5). مما أدى إلى تغيير سرديات الحزب بشأن الاتحاد الأوروبي بشكل جذري بمرور الوقت؛ فصار الحزب ينظر إلى كيان الاتحاد الأوروبي كطرف مخيب للآمال وغير موثوق به، وقد يصل إلى حالة الخصومة (Yilmaz, 2019: 21).

وقد ذكر رجب طيب أردوغان آنذاك -عندما كان رئيساً للوزراء- أن عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لم تنطلق من قضية قبرص، إلا أن أجندة الاتحاد فيما يتصل بعضوية "جمهورية قبرص" خلقت رد فعل سلبياً من جانب حزب العدالة والتنمية تجاه الاتحاد (Erdoğan, 2004). ورغم أن زعماء الحزب أعلنوا التزام الحكومة بعملية الانضمام، إلا أن هذا الالتزام ظل سطحياً، مما أدى إلى فقدان الثقة في الوعود الأوروبية المتعلقة بالعضوية المحتملة (Yilmaz, 2019: 25).

شعرت تركيا أيضاً بأن حماسها للانضمام قد ضعف بسبب استخدام "الفيتو" المتكرر من قبل بعض الدول الأوروبية ضدها من ناحية، ومن ناحية أخرى انشغال السياسة التركية بقضايا الشرق الأوسط ودعمها لثورات "الربيع العربي" (فال، ٢٠٢٤). ففي عام ٢٠٠٥، أصيبت تركيا بخيبة أمل كبيرة جراء مناقشة مقترح "الشراكة المميزة" كبديل للعضوية الكاملة بين الدول الأعضاء (Yilmaz, 2019: 21)؛ خاصة بعد انضمام قبرص اليونانية إلى الاتحاد في عام ٢٠٠٤، مما خلق بيئة غير مواتية لعملية الانضمام التركية (European Council on Foreign Relations, 2017).

تحولت تلك الخيبة لاحقاً إلى انخفاض طفيف في الالتزام بمعايير وسياسات الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠٠٧ (Ball, 2023: 42). فبدأ حزب العدالة والتنمية يفقد تركيزه على الجهود السياسية المرتبطة بالاتحاد في سياساته الداخلية والخارجية (Çarkoğlu & Kentmen, 2020)، وقلل من اعتماده على أجندة الإصلاح الأوروبية كأداة

للتمكين السياسي، واستطاع تطوير نهج "الانتقاء والاختيار" (Cherry-picking) فيما يتعلق بالملفات الأوروبية (Saatçioğlu, 2014: 98).

بناءً على ذلك، تحولت السياسة الخارجية للدولة وتوجهها الجيوسياسي نحو نهج أحادي الجانب، مؤكدة على "الاستقلال الاستراتيجي" كفاعل محوري ذي "عمق استراتيجي" في عدة مناطق؛ وبرزت ملامح "العثمانية الجديدة" في هذا التوجه، متحديةً مسار "التغريب" الأوروبي التقليدي (Eralp & Göksel, 2018).

وفي السياق ذاته، سعى حزب العدالة والتنمية إلى تعزيز دوره الإقليمي، بالأخص بعد فوزه في انتخابات ٢٠٠٧، مستفيداً من التحالف مع الولايات المتحدة التي احتاجت إلى دعم تركيا في ملفات الانسحاب من أفغانستان والعراق (Bingöl, 2019: 67). في المقابل، استغل الحزب هذا التعاون لتعزيز صورته كـ "نموذج إسلامي معتدل"، مما ساعده على توسيع نفوذه في الشرق الأوسط وتعزيز موقعه داخلياً ضد خصومه؛ وسُمي هذا التعاون بـ **"الشراكة النموذجية"** (U.S. Government Publishing Office, 2009).

وقد تجلى هذا التوجه الإقليمي في الخطاب الذي ألقاه رجب طيب أردوغان عام ٢٠٠٧ بعد إعادة انتخابه، حيث قال: "صدقوني، لقد فازت سراييفو اليوم بقدر ما فازت إسطنبول، وبيروت بقدر ما فازت إزمير، وفازت دمشق بقدر ما فازت أنقرة، وفازت رام الله ونابلس وجنين والضفة الغربية بقدر ما فازت دياربكر" (Clement, 2022: 75). بناءً على ذلك، وضع الحزب مسألة العضوية في الاتحاد الأوروبي في مرتبة أدنى على جدول الأعمال السياسي (Bingöl, 2019: 68)، باعتبارها مسألة ثانوية ضمن رؤية تركيا "متعددة الأبعاد" للسياسة الخارجية، المدعومة بإرثها التاريخي وموقعها الجيوسياسي (Balkır and Eylemer, 2016: 37).

حتى إن الإصلاحات التي كانت تقوم بها الحكومة في تلك الفترة اتسمت بالانتقائية وفقاً للمصالح السياسية للحزب؛ فعلى سبيل المثال، أدت التعديلات الدستورية عام ٢٠١٠ إلى تعزيز السيطرة المدنية على الجيش وإجراء تغييرات في النظام القضائي، وهي خطوات قادت في نهاية المطاف نحو التحول إلى النظام الرئاسي (Bingöl, 2019: 68).

بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك رسائل متناقضة وسلبية من الاتحاد الأوروبي؛ حيث صرح الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" في فبراير ٢٠١٠ -أثناء زيارته لتركيا بصفته رئيساً لمجموعة العشرين- بأنه يرى تركيا دولة "شرق أوسطية" وليست جزءاً من أوروبا، مؤكداً ضرورة إقامة علاقات وثيقة دون المضي قدماً نحو العضوية الكاملة (Morelli, 2011: 11). أدى هذا الخطاب إلى انعدام الثقة الشعبية بالاتحاد الأوروبي، مما جعل من غير المعقول أن تغير أنقرة موقفها من توسيع الاتحاد الجمركي ليشمل قبرص دون إجراءات أوروبية متزامنة لإنهاء عزلة شمال قبرص (Akçay, 2012: 51). وقد أثر ذلك سلباً على وتيرة الإصلاحات (Spiegel, 2007)، حيث أكد أردوغان أن نهج الاتحاد يضعف "حسن نيتنا"، قائلاً: "نحن نكافح للانضمام إليه، لكنهم يكافحون لمنعنا" (Akçay, 2012: 52).

ثم شهدت الاستراتيجية التركية تحولاً جذرياً، خاصة بعد عام ٢٠١٠، حيث انتقلت من التركيز على هدف الانضمام إلى اتباع نهج أكثر "براغماتية". ويُعزى هذا التغيير إلى تدهور العلاقات وتعثر المفاوضات، مما أدى إلى تصاعد الشكوك حول موثوقية الاتحاد كشريك سياسي (Yilmaz, 2019: 21)، خاصة مع غياب سقف زمني واضح لاختتام المفاوضات (Telik & Diez, 2024: 196). وفي هذا الصدد، صرح وزير الاقتصاد التركي "ظافر تشاجلايان" أن الاتحاد الأوروبي سيتوقف يوماً عن "التوسل" لتركيا لتنضم إليه، مشيراً إلى أن الاتحاد لم يكن صادقاً حتى عندما استوفت تركيا "معايير ماستريخت" (Fekete et al., 2013: 94).

ويعكس هذا التوجه المتغير نحو الشرق، والشرق الأوسط، والعالم الإسلامي في السنوات الأخيرة، تزايد الفجوة بين أنقرة وبروكسل (Oğuzlu, 2012: 236). وقد تزايدت الشكوك الأوروبية بالتوازي مع ذلك؛ إذ كرر ساركوزي في زيارته عام ٢٠١١ رؤيته بأن تركيا دولة شرق أوسطية وليست جزءاً من القارة الأوروبية (France 24 News, 2011).

ثم بدأت تركيا تتجه نحو الشرق أكثر مما كانت عليه سابقاً، خاصة بعد أحداث "الربيع العربي" وبسبب الاختلافات السياسية مع أوروبا في قضايا عديدة، كالأزمتين الليبية والسورية على سبيل المثال (Ata, 2017: 116). فقد استُبدلت سياسة "صفر مشاكل" بنهج تفاعلي استباقي، وحلت "الأممية الإسلامية" محل التوجهات السابقة (Eralp & Göksel, 2018)، إضافة إلى دعم حركة الإخوان المسلمين واعتماد "شعار رابعة" في الخطاب السياسي الداخلي عام ٢٠١٧ (Bir Gun, 2017).

دفع هذا التباين مسؤولي حزب العدالة والتنمية، بعد خيبة الأمل تجاه الاتحاد الأوروبي، إلى البحث عن بدائل استراتيجية؛ ففي مقابلة أجريت عام ٢٠١٣، كشف "علي شاهين" (عضو اللجنة البرلمانية المعنية بمواءمة الاتحاد الأوروبي) عن رؤية تركيا المستقبلية المتمثلة في "شرق أوسط بلا حدود"، بهدف إقامة كيان مماثل للاتحاد الأوروبي في المنطقة من خلال تفكيك الحدود التي رسمها الغرب (Gulmez, 2014: 230). وفي لقاء آخر، سلط "مصطفى إليتاش" الضوء على "التحالف مع روسيا" كبديل قوي للاتحاد الأوروبي الذي فقد مصداقيته في تركيا (Gulmez, 2020: 5).

عندما اندلعت احتجاجات "حديقة جيزي" عام ٢٠١٣، شكلت نقطة تحول حاسمة في العلاقة؛ إذ انتقد البرلمان الأوروبي تعامل الحكومة مع المتظاهرين (European Parliament B7, 2013). ورفض رئيس الوزراء آنذاك "رجب طيب أردوغان" هذه الانتقادات، مدعياً أن على من يوجهون أصابع الاتهام أن يدركوا أنهم لم يعودوا يواجهون "تركيا القديمة" (Yaka, 2016: 150)، معلناً بوضوح عدم اعترافه بقرار البرلمان الأوروبي (Yilmaz, 2019: 26).

واعترف كبير المفاوضين الأتراك "إيجيمان باغيش" بأنه حتى لو ظلت العضوية هدفاً رسمياً، فقد لا تتحقق أبداً بسبب "المعارضة الشديدة والتحيزات" من قبل أعضاء الاتحاد (Hürriyet Daily News, 2013). ووصل الأمر إلى اتهام المحكمة العليا في تركيا للاتحاد الأوروبي بدعم المتظاهرين (Günay and Dzihic, 2016: 542)، مما أدى لاحقاً إلى إهمال الحكومة للتقارير الدورية الصادرة عن المفوضية الأوروبية، وبالتالي زيادة المسافة السياسية بين الطرفين (Eralp & Göksel, 2018).

من جانب آخر، تعززت الرغبة التركية في التوجه نحو آسيا؛ حيث صرح أردوغان في نوفمبر ٢٠١٣ عن تطلعه لإبرام اتفاقية تجارة حرة مع الدول الأوراسية، داعياً لقبول تركيا عضواً في "منظمة شنغهاي للتعاون" (The Diplomat, 2013). وفي خطاب لافت وجهه لـ "فلاديمير بوتين" عام ٢٠١٣، قال أردوغان: "تسخرون منا قائلين: ماذا تفعل تركيا في الاتحاد الأوروبي؟ والآن أسخر منكم: ضمّونا إلى مجموعة شنغهاي الخمسة، وسننسى أمر الاتحاد الأوروبي" (Hürriyet Daily News, 2013).

وفي السياق ذاته، صرح وزير الخارجية "مولود تشاووش أوغلو" بعد التقارب مع روسيا: "إذا خسر الغرب تركيا يوماً ما، فلن يكون ذلك بسبب علاقاتها مع روسيا أو الصين، بل بسبب الغرب أنفسهم" (IEMed, 2016). وعندما سُئل أردوغان عن البقاء في مسار الاتحاد الأوروبي، تساءل باستنكار: "هل ستكون دولة، بعد انتظارها ٥٠ عاماً على أبواب الاتحاد، في موقف اتخاذ القرار النهائي في النهاية؟" (Hürriyet Daily News, 2013). ورداً على انتقادات

نقص الديمقراطية في منظمة شنغهاي، زعم أردوغان أن دول الاتحاد الأوروبي لم تصل لمستوى ديمقراطية دول المنظمة منذ فترة، مشيراً إلى استهداف المسلمين في أوروبا بسبب "الإسلاموفوبيا" (Hürriyet Daily News, 2013).

وبعد محاولة الانقلاب الفاشلة في عام ٢٠١٦، تدهورت العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي؛ حيث تبنت أنقرة نبرة أكثر انتقاداً للغرب، بسبب ما اعتبرته "روابط بين الانقلابيين والدول الغربية" (Aras, 2017: 9-10). فقد شعر حزب العدالة والتنمية بأن الغرب قد تآمر عليه ودعم الانقلاب لتغيير النظام السياسي، مما زاد من فجوة الثقة بين الطرفين (Bingöl, 2019: 71). وأعرب أردوغان عن خيبة أمله قائلاً إنهم كانوا يتوقعون من أوروبا أن تبدي تضامنها مع تركيا كما فعلت عقب الهجمات الإرهابية على مجلة "شارلي إبدو" الفرنسية (Tasch, 2016).

وفي حين ركزت العلاقات بين الجانبين بشكل متزايد على قضايا "براغماتية" مثل إدارة ملف الهجرة، ومكافحة الإرهاب، وأمن الطاقة، إلا أن هذا التوجه المحدود أضعف الديناميكيات التعاونية وأثّر سلباً على عملية الانضمام الرسمية (ÇEPEL, 2023: 357). ووصل الأمر إلى اتهام حزب العدالة والتنمية للاتحاد الأوروبي بأنه "نادي مسيحي" (MacMillan, 2020: 536)؛ فعلى سبيل المثال، وصف الرئيس أردوغان مسألة الانضمام بأنها "اختبار للولاء"، قائلاً: "مر ٥٣ عاماً وما زلتم تبعدوننا.. يا أيها الاتحاد الأوروبي، أنتم لا تقبلوننا لأن أغلبية سكاننا مسلمون، ولا يمكنكم إثبات العكس" (BBC, 2016).

تفاقمت الأزمة بشكل حاد في عام ٢٠١٧، عندما رفضت حكومة هولندا السماح لوزير الخارجية التركي بالقيام بحملة دعائية لصالح الاستفتاء على الدستور بشأن النظام الرئاسي. وسرعان ما تحول الموقف إلى نزاع دبلوماسي امتد إلى ألمانيا، التي حذرت السياسيين الأتراك من تلك الحملات، معتبرة إياها تدخلاً في شؤونها الداخلية (Yilmaz, 2019: 27). ودعا أردوغان الأتراك المقيمين في ألمانيا إلى عدم التصويت للأحزاب الرئيسية (الديمقراطيين المسيحيين، والحزب الديمقراطي الاجتماعي، والخضر)، واصفاً إياهم بـ "أعداء تركيا" (Tarihi, 2017). كما اتهم دولاً أوروبية عدة بـ "النازية" رداً على حظرها التجمعات المؤيدة له قبيل الاستفتاء (سكاي نيوز العربية، ٢٠١٧).

وجاء تقرير الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٢٣ قاسياً جداً؛ حيث انتقد بشدة "التراجع الديمقراطي"، وانتهاكات حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وسياسة تركيا تجاه قبرص (European Commission, 2023). وأثار التقرير استياء الجانب التركي؛ فرد الرئيس أردوغان معلناً أن "تركيا يمكن أن تنفصل عن الاتحاد الأوروبي إذا لزم الأمر" (Reuters, 2023).

إن إهمال بروكسل لمطالب تركيا وتأخر مسار الانضمام دفعا أنقرة للبحث عن تحالفات بديلة (Giannotta, 2024)؛ حيث صرح وزير الخارجية التركي "هاكان فيدان": "لو كان تكاملنا الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي قد تُوّج بعضويتنا، لما سعينا إلى هذا المسعى [بريكس]" (Aydıntaşbaş, 2024). وبالإضافة إلى العامل الاقتصادي، الذي يجعل مجموعة "بريكس" أكثر جاذبية مع انتقال ثقل الاقتصاد العالمي نحو الشرق، يبرز العامل الجيوسياسي؛ فتركيا في القضايا الحرجة لا تتفق غالباً مع الغرب، كما في الموقف من الحرب الروسية-الأوكرانية، والحرب في غزة، مما يجعلها أقرب سياسياً إلى دول البريكس منها إلى الاتحاد الأوروبي (Kutlay, 2024).

من جانب آخر، سعت تركيا أيضاً للانضمام إلى مجموعة "بريكس" (BRICS)؛ وبالفعل تقدمت بطلبها الرسمي في عام ٢٠٢٤. حيث أكد الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" بشأن طلب الانضمام بأنها "عملية جارية" (France 24 News, 2024)، دون الكشف عن التفاصيل. كما صرح وزير الخارجية التركي "هاكان فيدان" عن رغبة أنقرة في

الانضمام إلى المجموعة (Wang, 2024). وقال "عمر جيليك"، المتحدث باسم حزب العدالة والتنمية: "إن رئيسنا أكد مراراً أننا نريد أن نصبح أعضاءً في بريكس"؛ وهو ما قد يؤدي إلى الابتعاد عن مسار الاتحاد الأوروبي في حال تحقق العضوية (فوهرا، ٢٠٢٤). مثلت هذه الخطوة تحولاً كبيراً في التوجه التركي، نظراً لهدفها المتمثل في تحقيق استقلالية استراتيجية كلاعب عالمي (Giannotta, 2024).

شاركت تركيا في اجتماعات مجموعة البريكس الخارجية في بكين عام ٢٠٢٤، وصرح السفير التركي لدى بكين "إسماعيل حقي موسى" بأن المحادثات مستمرة، وأن انضمام تركيا المحتمل سيعزز النفوذ العالمي للمجموعة وفرص التجارة والاستثمار؛ وأضاف: "لقد انتظرنا أكثر من خمسة عقود، وشركاؤنا الأوروبيون ليسوا مستعدين لاعتبارنا عضواً كاملاً" (Global Times, 2024). كما شاركت تركيا في قمة مدينة "قازان" الروسية (أكتوبر ٢٠٢٤)، حيث أعلن أردوغان عزم بلاده على تعزيز الحوار مع "عائلة البريكس" (Ergin, 2024). وعلى المستوى الشعبي، كشف بحث لمؤسسة TAVAKA أن ٤٦٪ من الأتراك يؤيدون توثيق العلاقات مع روسيا وجيرانها، بينما يؤيد ٨٢٪ التعاون مع مجموعة البريكس (Fekete et al., 2013: 94).

في المقابل، أكد أعضاء البريكس أهمية التعاون مع تركيا (Waldman, 2024)؛ فأبدت بكين استعدادها لتعزيز "التحالف الاستراتيجي" لمواجهة سياسات القوة الدولية (Wang, 2024)، وكان الرد الروسي إيجابياً على لسان بوتين الذي صرح بأن "الباب مفتوح لمن يشاركوننا قيم البريكس" (Eurasia Magazine News, 2024). ومع ذلك، كانت موسكو حذرة؛ إذ اقترح وزير الخارجية "سيرجي لافروف" صيغة جديدة تسمى "دولة شريكة" بدلاً من العضوية الكاملة الفورية (Ergin, 2024). في حين جادلت الباحثة "دوزغيت" بأن الانضمام قد يواجه عقبات أمنية نظراً لعضوية تركيا في "الناتو"، واقتصادية بسبب ارتباط سلاسل القيمة التركية بالأسواق الغربية (Duzgit, 2024).

رغم ذلك، تمتلك تركيا علاقات استراتيجية مع روسيا والصين؛ فروسيا شريك اقتصادي رئيسي (Ülgen et al., 2024: 4)، وقد أثمر هذا التعاون عن بناء محطة "أكويو" النووية وشراء منظومة "S-400" (Demircan, 2024). وبلغ حجم التجارة مع روسيا عام ٢٠٢٢ نحو ٦٨ مليار دولار (Artan, 2024: 45). أما مع الصين، فقد تطورت العلاقات بعد ٢٠١٠ نتيجة الابتعاد عن الاتحاد الأوروبي (Gürer, 2022)، وتعد مبادرة "الحزام والطريق" (٢٠١٣) ركيزة أساسية لهذا التعاون (Hussain, 2021: 233)؛ حيث وقعت اتفاقيات عديدة خلال منتدى ٢٠١٧ (Global Times, 2024). وبلغ حجم الواردات من الصين عام ٢٠٢٣ نحو ٤٣ مليار دولار (Ülgen et al., 2024: 5). كما طرحت تركيا مبادرة "الممر الأوسط" التي تنسجم مع "الحزام والطريق"، وتوفر طريقاً برياً أقصر بـ ٢٠٠٠ كم بين آسيا وأوروبا، وتختصر مدة النقل البحري بـ ١٥ يوماً (Global Times, 2024).

أثار هذا التقارب جدلاً واسعاً في الغرب؛ حيث ينظر إليه كقطيعة استراتيجية. وصرح "بيتر ستانو" (المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي) بأن وضع تركيا كمرشحة لا يزال قائماً، داعياً إياها للالتزام بقيم الاتحاد (Demircan, 2024). ويرى البعض أن التلويح بـ "بريكس" يهدف لجذب انتباه الغرب وإعادة التفاوض معه (Aydıntaşbaş, 2024).

لم يكن الرأي العام التركي بمعزل عن هذا التدهور؛ فثقة الشعب بمؤسسات الاتحاد الأوروبي في تراجع مستمر (Şenyuva, 2019). فبينما كان التأييد ٧٥٪ عام ٢٠٠١، انخفضت نسبة من يعتقدون بجدوى العضوية إلى ٣٣٪ عام ٢٠١٥ (European Commission, 2002/2015). وأشارت استطلاعات Eurobarometer إلى انخفاض

الدعم من ٦٠٪ عام ٢٠٠٤ إلى ٣٥٪ عام ٢٠١٢ (Bilgin, 2017: 192)، وساد شعور شعبي مفاده: "إذا كان الأوروبيون لا يريدوننا، فنحن لا نريدهم" (عسال ولهراوة، ٢٠١٣: ٥١).

يتضح أن هذا التغيير جاء نتيجة لإعادة تموضع استراتيجي؛ حيث وجهت تركيا بوصلتها نحو الشرق الأوسط ومجموعة "بريكس" بعد فقدان الأمل في الانضمام الأوروبي، بما يتماشى مع طموحاتها في لعب دور أكثر استقلالاً وتأثيراً على الساحتين الإقليمية والدولية.

المبحث الثاني : أسباب رفض الاتحاد الأوربي لانضمام تركيا.

على الرغم من أن تركيا أحرزت تقدماً كبيراً في سلسلة من الإصلاحات الدستورية والتشريعية خلال أكثر من عقدين، بما في ذلك إلغاء عقوبة الإعدام، وترسيخ سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز حقوق المرأة، وتحسين أوضاع الأقليات، ووجود اقتصاد سوق فعال، وبالرغم من اعتراف الاتحاد الأوروبي بهذا التقدم، إلا أن تقارير المفوضية الأوروبية تشير إلى وجود ثغرات وفجوات ملموسة في هذه الإصلاحات، حيث لم ترقَ بعدُ إلى الجانب العملي التطبيقي الشامل.

فهناك تحديات عديدة تواجه تركيا في استيفاء "معايير كوبنهاغن"، تشمل الاستقرار المؤسسي، والتحول الديمقراطي الكامل، وضمان استقلال القضاء، إلى جانب القيود المفروضة على المجتمع المدني ووسائل الإعلام. كما أن القدرة على تحمل التزامات العضوية، بما في ذلك الالتزام بأهداف الاتحاد السياسي والنقدي، لا تزال تشكل عقبات حقيقية. إضافة إلى ذلك، هناك قضايا أساسية عالقة حتى اليوم، مثل النزاع القبرصي، وعلاقات أنقرة مع أثينا، وحقوق الأقليات؛ لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى المجالات الرئيسية التي تحول دون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

من حيث الظاهر، يتبين أن هناك أسباباً عديدة تدفع الاتحاد الأوروبي لرفض انضمام تركيا؛ منها ما يتعلق بقضية قبرص استُخدمت كعامل إعاقة رئيسي. بدأت الأزمة عندما تدخل الجيش التركي في الجزيرة عام ١٩٧٤ (وليس ١٩٩٤ كما ورد سهواً) (Bayram, 2015: 18)؛ وذلك رداً على الانقلاب الذي قام به "نيكوس سامبسون" بدعم من القادة العسكريين في اليونان، والذي كان يهدف لضم الجزيرة إلى اليونان (Kaya, 2018: 187).

استخدمت تركيا "اتفاقية الضمان" لعام ١٩٦٠ أساساً قانونياً لتدخلها العسكري في ٢٠ تموز ١٩٧٤، مما أدى لانهيار نظام سامبسون (Warner, 2009: 136). وبجهود من الأمم المتحدة، جرت تبادلات سكانية في الجزيرة، حيث استقر القبارصة الأتراك في الشمال، بينما استقر القبارصة اليونانيون في الجنوب (Melek, 2001: 749). وبعد انضمام "جمهورية قبرص" (القسم اليوناني) إلى الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤، أصبحت تؤثر بشكل مباشر على المفاوضات؛ فبصفتها عضواً في الاتحاد، تمتلك القدرة على عرقلة المسار التركي. فعلى سبيل المثال، عارضت قبرص فتح أو إغلاق فصول المفاوضات مالم تعترف أنقرة بجميع دول الاتحاد، بما فيها قبرص (Kanbur, 2013: 81).

وفي تقرير للمفوضية الأوروبية لعام ٢٠٠٥، أُشير إلى ضرورة تطبيع تركيا علاقاتها مع جمهورية قبرص والاعتراف بها كشرط أساسي، بالإضافة إلى الالتزامات الناشئة عن "بروتوكول أنقرة" الإضافي الذي يوسع اتفاقية الشراكة لتشمل الأعضاء الجدد (European Commission, 2005: 9, 40). وبناءً على ذلك، جُمدت مفاوضات الانضمام جزئياً في عام ٢٠٠٦ على خلفية هذه الأزمة (الجزيرة نت، ٢٠١٧). وقد أكد "خافيير سولانا"، ممثل السياسة الخارجية

الأوروبية آنذاك، هذا الموقف بقوله: "لكي تكون عضواً في أسرة، يجب أن تعترف بجميع أفراد هذه الأسرة" (النعيمي، ٢٠٠٧: ٤٢).

كذلك، تعد إشكالية الأمن الأسباب الرئيسية التي تحول دون الانضمام؛ فقد أكد الاتحاد الأوروبي أن أحد أهدافه المعيارية هو ضمان الاستقرار داخل حدوده (European Council, 2003). ويُنظر إلى انضمام تركيا كخطوة قد تقرب أوروبا من مناطق "غير مستقرة"، خاصة في ظل توتر علاقاتها مع دول مثل أرمينيا وإيران والعراق، مما يثير مخاوف من انتقال هذه الصراعات إلى داخل الاتحاد. كما يُخشى أن يؤدي الانضمام إلى زيادة تدفق الهجرة غير الشرعية (مقلد، ٢٠١٠: ٣٤٧)، مما قد يهدد الأمن والاستقرار في أوروبا (Tocci, 2007: 21)؛ إذ لا يمكن للاتحاد ضمان أمنه إذا زادت الدول المجاورة من حدة عدم الاستقرار وانتشار الفقر (Ali, 2018: 66).

ويرى المتشككون الأوروبيون أن الموقع الجغرافي لتركيا في وسط ثلاث مناطق "مستهلكة للأمن" (البلقان، والشرق الأوسط، والقوقاز)، يشكل أحد العوائق الرئيسية أمام الانضمام؛ إذ يزعمون أن عضوية تركيا قد تؤدي إلى تورط الاتحاد في الديناميكيات المتضاربة لهذه المناطق (Aydin & Açıkmeşe, 2004: 6). وتشمل هذه التحديات: الصراعات العنيفة، والجرائم عبر الحدود، والتطرف، وعدم الاستقرار الاقتصادي، والنزاعات على المياه، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والمشاكل العرقية (Aydin & Açıkmeşe, 2004: 6).

ومن الأمثلة الجلية على ذلك، الصراع المتجدد بين أذربيجان وأرمينيا (الجزيرة نت، ٢٠٢٣)، وتفاقم أزمة المياه في الشرق الأوسط؛ حيث يعيش ٦٠٪ من سكان المنطقة في مناطق تعاني إجهاداً مائياً شديداً، مع توقعات بجفاف نهري الفرات ودجلة تماماً بحلول عام ٢٠٤٠ (عنبر، ٢٠٢٢).

من ناحية أخرى، تشكل العوائق الديموغرافية عقبة جوهرية؛ فبسبب الكتلة البشرية الكبيرة لتركيا، ستصبح في حال انضمامها ثاني أكبر عضو بعد ألمانيا، ومع مرور الوقت، قد تصبح العضو الأول بسبب معدلات المواليد المرتفعة. وهذا يعني أن "صوت تركيا" سيكون الأعلى وزناً في مؤسسات الاتحاد، مما يمنحها أكبر عدد من الممثلين في البرلمان الأوروبي (Alahmed, 2015: 478). فحسب بيانات عام ٢٠٢٤، يبلغ عدد سكان تركيا حوالي ٨٥ مليوناً و٦٦٤ ألفاً و٩٤٤ نسمة (Anadolu Ajansi, 2024)، مما يمنحها قدرة على التأثير في سوق العمل والتوزيع الديموغرافي داخل الدول الأوروبية (مقلد، ٢٠١٠: ٣٥٠)، ويؤدي في النهاية إلى تغيير موازين القوى داخل الاتحاد بشكل جذري (Olisah et al., 2022: 111).

وفي سياق متصل، يبرز ملف حقوق الإنسان والحريات العامة كسبب رئيسي للرفض الأوروبي؛ حيث أكدت تقارير المفوضية الأوروبية حاجة تركيا لتعزيز الأحكام المتعلقة بالحريات الأساسية، وحقوق المرأة، وحقوق النقابات العمالية، وحماية الأقليات، ومكافحة الفساد (European Commission, 2005: 9). وقد أشار البرلمان الأوروبي في تقرير عام ٢٠٠٨ إلى أن تركيا "لم تحقق أي تقدم ملموس في مجال حرية الرأي" (الجزيرة نت، ٢٠١٧). ولا يزال أداء المؤسسات الديمقراطية يعاني من إعاقة شديدة، مع بقاء العيوب البنيوية في النظام الرئاسي دون معالجة حقيقية (European Commission, 2024: 19).

اكتسب هذا الملف حساسية أكبر عقب محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ يوليو ٢٠١٦، وفرض حالة الطوارئ (أولغر، ٢٠٢١). وقد أعربت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٢١ عن قلقها إزاء التوسع في استخدام قوانين مكافحة الإرهاب (Olisah et al., 2022: 113). وجاء تقرير المفوضية الأوروبية لعام ٢٠٢٣ ليلخص

المشهد بوجود تدهور مستمر في المعايير الديمقراطية، وسيادة القانون، واستقلال القضاء، واحترام الحقوق الأساسية (European Commission, 2023: 3).

ويعتبر أيضاً الشعور القومي حاجزاً اجتماعياً ونفسياً أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي (محمود، ٢٠١٤، ٤٤). خاصة أن الأتراك متمسكون بنموذج الدولة الوطنية، ذات اللغة والثقافة الموحدة، في حين يشدد الاتحاد الأوروبي على السماح بتنوع الثقافات واللغات واللهجات داخل الدولة الواحدة (مقلد، ٢٠١٠، ٣٥٥). بالإضافة إلى ذلك، تعمل منظمات المجتمع المدني في تركيا في بيئة صعبة تواجه تقلص المساحة المتاحة لها للعمل وقيوداً متعددة (European Commission Progress Report on Turkey, 2024, 4). فقد استمرت الحكومة التركية في تقويض التعددية السياسية باستهداف أحزاب المعارضة وأعضاء البرلمان، وهناك ضغط حكومي على رؤساء البلديات من المعارضة التركية (European Commission Progress Report on Turkey, 2023, 4).

أما فيما يتعلق بالقضية الكردية، التي تشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض طريق تركيا نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك على الصعيدين السياسي والأمني؛ فقمع الأكراد من قبل الجيش والحكومة التركية شكل جزءاً من القضايا التي تعرقل طلبها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (Olisah, Okafor, & Zachariah, 2022, 113). فقد أشار التقرير السنوي للمفوضية الأوروبية الخاص حول تركيا، حيث دعا الحكومة التركية للسعي إلى تطبيع الوضع في الجنوب الشرقي للبلاد من خلال عودة النازحين، ووضع استراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتهيئة الظروف اللازمة لتمتع الأكراد بحقوقهم وحرياتهم الكاملة (European Commission Progress Report on Turkey, 2005, 9).

وجاء في تقرير المفوضية الأوروبية لعام ٢٠٢٣، بأن عملية السلام التي تقوم بها تركيا تجاه الأكراد لم تحرز أي تقدم لحل القضية الكردية (European Commission Progress Report on Turkey, 2023, 4). وحسب تقرير المفوضية الأوروبية لعام ٢٠٢٤، استمرت جرائم الكراهية وخطاب الكراهية ضد الأكراد، وهناك تضييق وانتهاكات عديدة تطال الأكراد في المسائل الملكية والثقافية وفي المحاكم، إضافة إلى اعتقال العديد منهم (European Commission Progress Report on Turkey, 2024, 21).

كذلك تُعد المسألة الأرمنية من العوائق الأساسية التي تعترض طريق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. إذ يشترط الاتحاد، الذي يُولي أهمية كبيرة لحقوق الإنسان والديمقراطية، اعتراف تركيا بالإبادة الجماعية للأرمن التي وقعت عام ١٩١٥ خلال الحرب العالمية الأولى. وفي حين تُقر تركيا بحدوث مأساة تاريخية، فإنها ترفض تصنيفها كإبادة جماعية (Gocek, 2014, 312).

فحكومة حزب العدالة والتنمية تعارض بشدة فكرة أن يكون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي مشروطاً باعترافها المسبق بالمجازر الأرمنية (Oğuzlu & Kibaroğlu, 2009, 583). وعلى هذا الأساس تؤثر هذه القضية في العلاقات بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي، فقد انتقدت المفوضية الأوروبية في تقريرها حقوق الأرمن، خاصة مع تحفظها على العهد الدولي الخاص المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية (European Commission Progress Report on Turkey, 2005, 35). فعلى سبيل المثال عندما قامت فرنسا بتجريم إنكار الإبادة الأرمنية في عام ٢٠٠١، أدى ذلك إلى توتر العلاقات بين تركيا وفرنسا، مما انعكس على عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي (Kieser, 2018, 278). وفي منتصف يونيو/ حزيران ٢٠٠٥، صادق البرلمان الألماني بالإجماع على

قرار أعرب فيه عن أسفه لما وصفه بـ"المذابح الجماعية" التي تعرض لها الأرمن. وقد حث القرار تركيا على السماح بإجراء تحقيق مستقل حول هذه الأحداث (مقلد، ٢٠١٠، ٣٤٩-٣٥٠).

كذلك تعد العقبات الاقتصادية إحدى العقبات المهمة لانضمام تركيا إلى النادي الأوروبي. فهناك وجهة نظر واسعة النطاق في أوروبا أن تركيا ضعيفة اقتصادياً، وقد تشكل عبئاً ثقيلاً على الاتحاد الأوروبي (Modebadze and Saym, 2015, 2).

إن البنية الاقتصادية التركية تعاني في العديد من نطاقات الضعف، فمستوى التنمية الاقتصادية بطيء، وهناك ارتفاع في معدلات البطالة، وضعف في مستوى المعيشة (Olisah, Okafor, & Zachariah, 2022, 112). فدخل الفرد في تركيا على سبيل المثال أقل من دخل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كما تعاني تركيا من تضخم كبير وعجز في ميزانيتها (Müftüler-Bac, 2002, 81). كذلك، الاتحاد الأوروبي غير راضٍ عن الحالة الاقتصادية لتركيا، بسبب عدم القدرة على التنبؤ وغموض آليات السوق الحرة، فهما يشكلان مشكلة بالنسبة للاتحاد الأوروبي (Michalski, 2024). وجاء في تقرير المفوضية الأوروبية، أن على تركيا أن تعالج مخاطر ونقاط ضعف القطاع المالي المحلي والسعي إلى الحد من التدخل الحكومي في العديد من مجالات الاقتصاد، وقد بلغت نسبة البطالة على سبيل المثال حوالي ٢٤٪ في ٢٠٠١، وهي نسبة مرتفعة جداً (European Commission, 2001, 37).

إضافة إلى ذلك، هناك أسباب أخرى تحول دون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي كمسألة الهوية، فبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي لم يعلن رسمياً في تقاريره بشكل صريح، ولكن هناك تصريحات بارزة من رؤساء وقادة للاتحاد الأوروبي تحدثوا حول ذلك. حيث يُعد الدين قضية حساسة لدى الدول الأوروبية، فهو يُعتبر خطاً أحمر لا يمكن التجاوز عنه أو حتى طرحه للنقاش، لاسيما أن عدد المسلمين سوف يرتفع داخل الاتحاد الأوروبي (مرابطي والسعد، ٢٠١٦، ٢٩٩). وعلى هذا الأساس عقد الاتحاد الأوروبي اجتماعاً في ٤ مارس/ آذار ١٩٩٧، بمشاركة الأحزاب المسيحية من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ. ووفقاً لما تم مناقشته في هذا الاجتماع، أشار المشاركون إلى أن أوروبا تتمتع بجذور وتقاليد مسيحية، وبالتالي أعربوا عن عدم رغبتهم في انضمام تركيا ذات الأغلبية المسلمة إلى هذا الإطار الأوروبي. كما عبر أحد المشاركين عن رغبته في الحفاظ على الطابع الأوروبي لأوروبا، مؤكداً أن الاتحاد الأوروبي ليس مجرد فكرة، بل هو كيان جغرافي. وأضاف أن على تركيا أن تبقى في آسيا الصغرى هي وإسلامها، مشيراً إلى أن حدود الاتحاد الأوروبي ينبغي أن لا تتاخم دولاً مثل العراق وسوريا (مقلد، ٢٠١٠، ٣٤٧). في حين اعتبر المفوض الأوروبي السابق الهولندي "فريتس بولكشتاين" أنه إذا تم قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي، فإنه يعني أن ما تم من إيقاف الغزو التركي لأوروبا عام ١٦٨٣ سيذهب سدى (فال، ٢٠٢٤).

من ناحية أخرى تشكّل الهوية الدينية لتركيا، كدولة ذات أغلبية مسلمة، أحد العوامل المثيرة للجدل في مفاوضات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. ورغم تأكيد تركيا التزامها بمبادئ العلمانية وعدم التمييز الديني، تعبر بعض الدول الأعضاء عن مخاوف بشأن انضمام دولة ذات خلفية إسلامية (Jenkins, 2008, 45). وهذا ما أعلنه الرئيس الفرنسي "جيسكار ديستان" بتصريح له في حوار مع صحيفة "لوموند" في ٨ تشرين الثاني من العام ٢٠٠٣: "إن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يعني نهاية أوروبا، فعاصمتها ليست في أوروبا، و٩٥٪ من سكانها يعيشون خارج أوروبا، إن لها ثقافة مختلفة ونهجاً مختلفاً وحياة مختلفة. إنها ليست دولة أوروبية، وتاريخياً لا تنتمي إلى الحضارة الأوروبية، وعضوية تركيا ستعني نهاية أوروبا" (مقلد، ٢٠١٠، ٣٤٦-٣٤٧). كما أكد وزير الخارجية البريطاني "جاك سترو" أن أكبر عقبة أمام

انضمام تركيا إلى الاتحاد هي الإسلام، وأن الاتحاد ليس لديه رغبة في قبول دولة أغلب سكانها من المسلمين. من جانبه قال الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" إن أوروبا قلعة مسيحية، وليس هناك رغبة في قبول تركيا كعضو في تلك القلعة (Alahmed, 2015, 478). ويؤكد المستشار الألماني "هلموت كول" أن "الاتحاد الأوروبي بُني على أساس المبادئ المسيحية ولا يمكن أن يستوعب البلدان التي لا تشترك في هذه الهوية" (Ball, 2023, 46).

بناءً على كل ما تقدم، يمكن القول بأن الاستراتيجية التركية تجاه الاتحاد الأوروبي شهدت تحولاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من سياسة ترتكز على تطبيق المعايير الأوروبية من أجل الانضمام إليه، إلى توجه أكثر واقعية وبراغماتية يراعي مصالح تركيا بالدرجة الأساس مع مراعاة التوازنات الدولية والإقليمية. ونتيجة للسياسة التي اتبعها الاتحاد الأوروبي تجاه انضمام تركيا، وفي ظل الجمود في مفاوضات الانضمام والتي توصف بعدم الجدية واللامبالاة من جانب دول الاتحاد، أعادت تركيا تغيير استراتيجيتها من خلال فتح آفاق جديدة للتعاون مع جهات أخرى، ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط.

في الجانب الاخر، فإن موقف الاتحاد الأوربي من عضوية تركيا تميز بعدم الحسم والتردد والإطالة في المفاوضات، نتيجة أسباب عديدة تراوحت بين المعايير السياسية والاقتصادية والثقافية، بالإضافة إلى اعتبارات الهوية والدين والمصالح الجيوسياسية لبعض دول الاتحاد الأوروبي. وقد أدى هذا التجاهل الغير المباشر أو المماطلة إلى تعزيز قناعة لدى صانع القرار التركي بضرورة تنويع شركائها الاستراتيجيين وعدم الارتهان الكامل للاتحاد الأوروبي.

الخاتمة

لقد تطرق هذا البحث إلى الاستراتيجية التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مستعرضاً أهم التحولات الجوهرية منذ تسلّم حزب العدالة والتنمية السلطة عام ٢٠٠٢. ففي بداية حكمه، ركزت الاستراتيجية التركية نحو تحقيق هدف استراتيجي وهو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بما يعزز مكانتها الإقليمية والدولية ويحقق أهدافها الجيوسياسية، مدفوعة بإصلاحات واسعة شملت مختلف الجوانب. إلا أن تعثر هذه المساعي، والتردد والرفض الأوروبي، ساهم في تقويض هذا المسار، مما دفع أنقرة إلى إعادة النظر في توجيه مسار استراتيجيتها.

لذلك، توجهت تركيا -مدفوعة بعوامل سياسية وأمنية واقتصادية- إلى تنويع خياراتها الاستراتيجية بما ينسجم مع مصالحها، فبدأت بتعزيز علاقاتها مع دول الشرق الأوسط، وأبدت الرغبة في الانضمام إلى التكتلات الدولية الجديدة مثل مجموعة دول "البريكس"، فضلاً عن بناء شراكات استراتيجية مع قوى دولية أخرى مثل روسيا والصين. وقد شكل هذا التوجه تغييراً وتحولاً نوعياً في استراتيجيتها، مما يعكس سعي تركيا إلى الاستقلالية وتعظيم دورها على المستويين الإقليمي والدولي.

وعلى أساس ذلك، توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها أن حكومة حزب العدالة والتنمية سعت بجدية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وقامت بإصلاحات ملموسة في سبيل ذلك. إلا أن التردد والرفض الأوروبي استند في بعض جوانبه إلى اعتبارات قانونية، بالإضافة إلى أسباب سياسية وأمنية وثقافية، مما جعل هذا الرفض نقطة تحول جوهرية دفعت تركيا إلى توجيه استراتيجيتها من جديد؛ حيث توجهت أنقرة نحو منطقة الشرق الأوسط ودول مجموعة البريكس كخيار استراتيجي بديل. يعكس هذا التحول رغبة تركيا في لعب دور إقليمي ودولي فعال، وتحررها

النسبي من القيود الغربية، مما يفتح لها آفاقاً جديدة لفرص استراتيجية تحقق مكاسب جيوسياسية، شريطة الحفاظ على التوازن بين الأطراف الفاعلة في الساحتين الإقليمية والدولية.

قائمة المراجع

الجزيرة نت، (٢٠٠٤) "تركيا تؤكد الوفاء بمتطلبات الانضمام للاتحاد الأوربي"، بتأريخ ٢٠٠٤/٤/٦، (تأريخ زيارة الرابط٢٠٢٥/٤/٢٦): https://www.aljazeera.net/news/2004/10/6/

الجزيرة نت، (٢٠١٧) "الاستفتاءات الشعبية بتركيا من مندريس لأردوغان"، بتأريخ ٢٠١٧/١/٢٥، (تأريخ زيارة الرابط٢٠٢٥/٣/٢٢)، في:https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/1/25/

الجزيرة نت، (٢٠٢٤) "الاتحاد الأوربي.. تكتل قاري فرضته ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية"، بتأريخ ٢٠٠٩/٧/٢، (تأريخ زيارة الرابط) ٢٠٢٥/٤/٢٦، في: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2009/7/2/

أولغر، عرفان كايا، (٢٠٢١) "تطبيع العلاقات التركية الأوربية يتطلب فتح فصول تفاوض جديدة". مقال تحليلي، وكالة الأناضول، ٢٠٢١/٣/٢٥، تأريخ زيارة الرابط ٢٠٢٥/٢/١٤ ، في: https://cutt.ly/bnO6bMj

النعيمي، لقمان عمر، (٢٠٠٧) "تركيا والأتحاد الأوربي دراسة لمسيرة الأنضمام"، مركز امارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

باكير، علي حسين، واخرون، (٢٠١٠) "تركيا بين التحديات الداخل ورهانات الخارج". مركز الجزيرة للدراسات، ط١، الدوحة، قطر.

حفيظة، طالب، (٢٠١٨)، "التعديل الدستوري في تركيا والتحول إلى النظام الرئاسي": قراءة في الدوافع والتأثيرات المحتملة. السياسة العالمية, ٢(٢), ١٣١-١٥٠.

سكاي نيوز عربية، (٢٠١٧) "أردوغان وهولندا..جنون ونازية وتحد"، ١١ مارس، (تأريخ زيارة الرابط٢٠٢٥/٥/٢٧)، في: https://www.skynewsarabia.com/world/

عسال, لهراوة and سعاد، (٢٠١٣) "انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، الفرص والقيود" (Doctoral dissertation).

فال، أحمد محمد، (٢٠٢٤) "عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي – عثرات وعقبات ورفض معان"، مقال تحليلي، في موقع Aljazeera.net، بتأريخ ٢٠٢٤/٧/٢٠، (تأريخ زيارة الرابط٢٠٢٥/٢/١٩) : https://www.aljazeera.net/politics/2024/7/20/

عنبر، محمد، (٢٠٢٢) "أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط". مقال تحليلي، على موقع الشرق الأوسط الديمقراطي، بتأريخ ٢٠٢٢/٩/٢٠، تأريخ زيارة الرباط٢٠٢٥/٣/١٦، في: https://alawset.net/2022/09/20/

فوهرا، أنشال، (٢٠٢٤) "تركيا تلوح بورقة بريكس لتسريع دخولها للاتحاد الأوربي"، الشرق الأوسط، مقال تحليلي، على موقع Deutsche Welle ٢٠٢٤/٩/١٦، (تأريخ زيارة الرابط ٢٠٢٥/٢/١٩)، في: https://www.dw.com/ar/a-70213860

ياسمينة،مرابطي&عبدالأمير السعد،(٢٠١٦)"اشكالية نظام تركيا الى الاتحاد الأوربي في ظل التوسع نحو الشرق"، Tawasul- (48).

نصيف، محمد سلام كجوان & عطاالله، طوني جورج، (٢٠٢٤)، "المؤسسة العسكرية المصرية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١". مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية, ٤(٣), ٣٣-١٨.

محمود، حيدر جاسم محمد، (٢٠١٤) "واقع السياسة الخارجية التركية حيال الأتحاد الأوربي ومستقبلها". جامعة الشرق الأوسط.

مقلد، حسين طلال، (٢٠١٠) "تركيا والأتحاد الأوربي، بين العضوية والشراكة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٢١(٢)، ٣٣٥-٣٩٥.

Alahmed, Ahmad, Mujani, Wan Kamal and Abbas, Eeman Mohammed, (2015) 'Turkey and European Union': objectives and obstacles." Mediterranean Journal of Social Sciences 6, no. 4S1 (2015): 475-480.

Ak, Ceren Zeynep, (2015) 'Minority Rights in Turkey: Analysis of the Impact of Europeanization', (Doctoral dissertation, Queen Mary University of London).

Akçay, Belgin, (2012) 'Turkey's accession to the European Union: political and economic challenges', Rowman & Littlefield.

Akcay, Ümit, (2018) 'Neoliberal populism in Turkey and its crisis', IPE Working Papers, 100.

Aksu, Kenan, (2015) 'Turkey-EU Relations: Beyond membership; army, religion, and energy', (Doctoral dissertation, Goldsmiths, University of London).

Ali, OMRAN OMER, (2018) 'THE EU NORMATIVE POLICY TOWARDS THIRD STATES', Journal of University of Duhok, Vol. 21, No.2(Humanities and Social Sciences), Pp 63-97.

Alpan, Başak (2021) 'Europeanization and EU–Turkey Relations: Three Domains, Four Periods'.

ARAS, BÜLENT, (2017) 'Turkish foreign policy after July 15', Istanbul, Turkey: Istanbul Policy Center.

Aslan, Ali, (2012) 'Turkish "Foreign Policy" Towards the European Union Under AK Party Rule: From "Europeanization" to the "Alliance of Civilizations', Birey ve Toplum Sosyal Bilimler Dergisi, 2(1), 35-50.

Ata, Funda Keskin, (2017) 'EU-Turkey Relations (1999–2016): Conditionality at Work?', Turkish Foreign Policy: International Relations, Legality and Global Reach, 105-127.

Aybey, Ali, (2004) 'Turkey and the European Union relations: A historical assessment', Ankara Avrupa Çalışmaları Dergisi, 4(1), 19-38.

Aydıntaşbaş, Asli, (2024), 'Building BRICS: What Erdogan's geopolitical gamble could mean for the West', On the site ecfr. eu, October 27, (Accessed in 25-5-2025), available on: https://ecfr.eu/article/building-brics-what-erdogans-geopolitical-gamble-could-mean-for-the-west/

Aydın, Mustafa, & Açıkmeşe, Sinem Akgül, (2004) 'To be or not to be with Turkey: December 2004 Blues for the EU'. Turkish Policy Quarterly, 3(3), 47-58.

Balkır, Canan, & Eylemer, Sedef, (2016) 'Shifting logics: The discourses of Turkish political elites on EU accession', South European Society and Politics, 21(1), 29-43.

Ball, Amelia Claire, (2023) 'It Takes Two:A Crisis of Identity and Turkey's Rejection of the European Union.

Bayram, Burcu, (2015) 'It's the economy, not European identity': The effect of European identity and economic considerations on public support for EU membership in Turkey and Central and Eastern European countries. Alternatives: Turkish Journal of International Relations, 14(2), 16-28.

Bingöl, Oktay, (2019) 'Changing Balancing Behaviors in Turkish Foreign Policy during AKP Period', (2002-2019). Gazi Akademik Bakış, 13(25), 53–77.

Bir Gun Daily, (2017), 'Turkey's AKP adopts Muslim Brotherhood's Rabia sign in its bylaws', on the date 20-5, (Accessed in 22-3-2025), available on: https://www.birgun.net/haber/turkey-s-akp-adopts-muslim-brotherhood-s-rabia-sign-in-its-bylaws-160493

Clement, Bechev, Dimitar,(2023) 'Turkey under Erdogan: how a country turned from democracy and the West'. CHOICE: Current Reviews for Academic Libraries, 60(7), 720-721.

Çarkoğlu, Ali., & Kentmen, Çiğdem, (2020). Diagnosing trends and determinants in public support for turkey's EU membership. In Turkey and the EU: Accession and Reform (pp. 157-171). Routledge.

ÇEPEL, Zühal Ünalp, (2023), 'European union global strategy and turkey: an analysis of the term 2016-2021', Tesam Akademi, 10(1), 357–368. https://doi.org/10.30626/tesamakademi.1075694

CNN News. (2004), 'EU agreed to Turkey's entry talks', Desember 17, (Accessed in 28-4-2025), available on: https://edition.cnn.com/2004/WORLD/europe/12/16/eu.turkey/

Commission of the European, (2023) 'Regular Report on Turkey's progress towards accession'.

Demircan, Necati, (2024), 'Türkiye's membership in BRICS will strengthen the global South', On the site

MODERN DIPLOMACY, September 9, Accessed in 25-5-2025, available on:

https://www.researchgate.net/publication/383868880_Turkiye's_membership_in_BRICS_will_strengthen_the_global_south

Düzgit , Senem Aydin,(2024), 'Middle Powers and the Multipolar International Order: Turkey and the BRICS', On the site Harvard Kennedy, (Accessed in 19-3-2025), available on: https://www.belfercenter.org/research-analysis/middle-powers-and-multipolar-international-order-turkey-and-brics

Eralp, Atila, & Göksel, Asumn, (2018) 'Political Changes in Turkey and the Future of Turkey-EU Relations: From Convergence to Conflict?

Erdoğan, (2004), 'Prime Minister Erdoğan's Address to the Nation', 30-6, Ankara. Via Anatolia News Agency, (Accessed in 20-2-2025), available on: https://www.aa.com.tr/en/archive/pm-erdogan-addresses-nation/427807#

Eurasia Magazine News, (2024), 'Countries are queuing up for the BRICS', new partners join the organization, 24-10, (Accessed in 26-5-2025), available on: https://eurasiamagazine.com/countries-are-queuing-up-for-the-brics-new-partners-join-the-organisation .

European Commission, (2001), 'Regular Report on Turkey's Progress Towards Accession',Brussels.

European Commission, (2002) 'Candidate Countries Eurobarometer', 2001, Brussels.

European Commission, (2005) 'Regular Report on Turkey's Progress Towards Accession'. Brussels.

European Commission,(2006), 'Turkey Progress Report'. 8 November, Brussels.

European Commission, (2007) 'Candidate Countries Eurobarometer'.

Commission of the European, (2010b) 'Regular Report on Turkey's progress towards accession'.

European Council on Foreign Relations, (2017) 'EU-Turkey relations: the beginning of the end?'. Date d19 -September.

European Council, (2002) 'The Presidency conclusions of Brussels', 24 and 25 October.

Commission of the European, (2003) 'Regular Report on Turkey's progress towards accession'.

European Council, (2004) '2004 enlargement: facts and figures' .

European Council, (2024) 'EU-Turkey statement', 10 October ٢٠٢٤, Press Release.

European Commission Progress Report on Turkey, (2023) 'COMMISSION STAFF WORKING DOCUMENT Türkiye Report'. 8- 11.

European Commission Progress Report on Turkey. (2024). 'COMMISSION STAFF WORKING DOCUMENT Türkiye Report'. 30- 10.

European Institute of the Mediterranean, (2016) 'EU and Turkey at a Crossroads: Avoiding a Foreseeable Break-Up'. dated19 -December, (Accessed in 10-5-2025), available on: https://www.iemed.org/publication/eu-and-turkey-at-a-crossroads-avoiding-a-foreseeable-break-up/

France 24 News, (2024), 'NATO member Turkey says 'process is under way' to join BRICS nations', 03-09, , (Accessed in 27-5-2025), available on: https://www.france24.com/en/asia-pacific/20240903-nato-member-turkey-seeks-to-join-brics-nations-says-process-is-under-way

France 24, (2011), 'France says blunt 'non' to Turkey', on the date 25-2, (Accessed in 11-5-2025), available on: https://www.france24.com/en/20110225-france-sarkozy-gul-turkey-eu-hopes

Giannotta, Valeria, (2024) 'Is Türkiye losing interest in partnership with the EU?', Analytical article, on the website Daily Sabah, on the date10-sebtember, (Accessed in 19-3-2025), available on: https://www.dailysabah.com/opinion/op-ed/is-turkiye-losing-interest-in-partnership-with-the-eu

Giannotta, Valeria. Cubukcuoglu, Serhat Suha and Al Qutbah, Shamma, (2024) 'Looking at Turkish Foreign Policy under the AKP Rule', On the Trends Research and Studies website, 7 October, (Accessed in 19-3-2025), available on: https://trendsresearch.org/insight/looking-at-turkish-foreign-policy-under-the-akp-rule/?srsltid=AfmBOoq5BMTPr8ZIsIwCUvY50zK1c-XG9OkP_-W7S_bq4Cq0TLdAJq78

Gocek, Fatma Müge, (2014) 'Denial of violence: Ottoman past' Turkish present and collective violence against the Armenians', 1789-2009. Oxford University Press.

Goff-Taylor, Moira, (2017) 'The shifting drivers of the AKP's EU policy', The Middle East Program Occasional Paper Series.

Guardian, (2004) 'Turkish accession could spell end of EU, says commissioner', dated 8 september, The (daily) London, September 8, (Accessed in 3-5-2025), available on: https://www.theguardian.com/world/2004/sep/08/turkey.eu

Gulmez, SECKIN BARIS, (2014) 'Understanding the Euroscepticism in Turkish politics', (Doctoral dissertation, Royal Holloway, University of London).

Günay, Cengiz and Dzihic, Vedran, (2016) 'Decoding the authoritarian code: exercising 'legitimate' power politics through the ruling parties in Turkey, Macedonia and Serbia', In Exit from Dec 16 (pp. 61-82). Routledge,.

Gürer, Cüneyt, (2022) 'Economic Needs and Global Desires', On the site Concordiam, November 17, (Accessed in 27-5-2025), available on: https://perconcordiam.com/turkey-china-relations/

Hill, Christopher and Smith, Michael, (2011) 'Enlargement, the neighbourhood and European order'. International relations and the European Union, 299-323.

Hughes, Edel, (2010) 'Turkey's Accession to the European Union: The Politics of Exclusion?', Oxfordshire: Routledge.

Hürriyet Daily News, (2013) 'Shanghai is not an alternative, but leaving the EU is an option: Turkish PM', February 03, (Accessed in 10-5-2025), available on: https://www.hurriyetdailynews.com/shanghai-not-an-alternative-but-leaving-eu-an-option-turkish-pm-40429

Hürriyet Daily News, (2013) 'Turkey will probably never be EU member, Minister Bağış says', on the date 22-September, Accessed in 10-5-2025, available on: https://www.hurriyetdailynews.com/turkey-will-probably-never-be-eu-member-minister-bagis-says-54899

Hussain, Ejaz, (2021) 'The Belt and Road Initiative and the Middle Corridor',Insight Turkey, 23(3), 233-252.

Independent news, (2006), 'EU freezes talks on Turkey membership'. 12 December, Accessed in 4-5-2025, available on: https://www.independent.co.uk/news/world/europe/eu-freezes-talks-on-turkey-membership-428085.html

Jenkins, Gareth, (2008) 'Political Islam in Turkey: Running West, Heading East'? Springer.

Keyman, Fuat & Düzgit, Senem Aydin, (2007) 'Europeanization, democratization and human rights in Turkey', Turkey and the European Union: Prospects for a difficult encounter, 69-89.

Keyman, Fuat & Öniş, Ziya, (2007) ,Turkish politics in a changing world: Global dynamics and domestic transformations', (Vol. 184). Arion Publishing.

Kieser, Hans-Lukas, (2018) 'Talaat Pasha: Father of Modern Turkey', Architect of Genocide. Princeton University Press.

KIZILTAS, Fatmanur, (2023) 'North Macedonia and Turky on the road to the European Union - Economic Aspect', 1st Edition, BIDGE publications.

Kutlay, Mustafa, (2024), 'Why does Turkey want to join BRICS – and what will the trade-offs be?', On the site LSE, September20,(Accessed in 25-5-2025), available on: https://blogs.lse.ac.uk/europpblog/2024/09/20/why-does-turkey-want-to-join-brics-and-what-will-the-trade-offs-be/

MacMillan, Catherine, (2020) 'A profoundly discriminatory entity? A discourse mythological analysis of the AKP's discourse on the EU', Journal of Contemporary European Studies, 28(4), 530-543.

Medya News, (2025) 'Erdoğan's strategic rhetorical shift: Reconciliation, EU accession, and regional diplomacy', on the date 13-3, (Accessed in 17-5-2025), available on: https://medyanews.net/erdogans-strategic-rhetorical-shift-reconciliation-eu-accession-and-regional diplomacy/?utm_source=chatgpt.com

Macovei, Mihai, (2009) 'Growth and economic crises in Turkey: leaving behind a turbulent past'? (No. 386). Directorate General Economic and Financial Affairs (DG ECFIN), European Commission.

Meltem, Müftüler, Baç, (2005) 'Turkey's Political Reforms and the Impact of the European Union'. South European Society and Politics, doi: 10.1080/13608740500037916

Mirel, Pierre, (2017) 'European Union-Turkey: from an illusory membership to a "Privileged Partnership', 12-june, (Accessed in 3-5-2025), available on: https://www.robert-schuman.eu/en/european-issues/0437-european-union-turkey-from-an-illusory-membership-to-a-privileged-partnership

Michalski, Adam, (2024), 'Turkey and the European Union: in a maze of disputes'. OSN Commentary website (2024,4,3), Accessed in 2-3-2025, available on: https://www.osw.waw.pl/en/publikacje/osw-commentary/2024-04-03/turkey-and-european-union-a-maze-disputes

Modebadze, Valeri, & Saym, Fatih Mehmet, (2015) 'Why Turkey should join the European Union: arguments in favor of Turkish membership'. J. Liberty & Int'l Aff., 1, 85.

Morelli, Vincent, (2011) 'European Union enlargement: a status report on Turkey's accession negotiations', DIANE Publishing.

Nugent, Neill, (2005) 'Turkey's membership application: Implications for the EU'.Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series, 5(26), 1-19.

Olisah, Christopher Ikem, Okafor, Celestine Ogechukwu & Zachariah, Joshua Oji, (2022) 'Turkey and Non-Membership of the European Union: Issues, Prospects, and Challenges'. International Journal of Innovative Research and Development, 11(7).

Oğuzlu, Tarik, (2012) 'Turkey and the European Union: Europeanization without membership', Turkish Studies, 13(2), 229-243.

People's Daily Online, (2002) 'Cyprus Problem Cannot Be Solved during EU Summit: Cypriot Official'. (Accessed in 27-4-2025, on: https://en.people.cn/200212/14/eng20021214_108465.shtml

Radio Free Europe, (2004) 'EU: Enlargement Approved For 2004', on the date 16-december, (Accessed in 27-4-2025), available on: https://www.rferl.org/a/1101680.html

Radio Free Europe, (2002) 'EU: Enlargement, Turkish Accession Talks To Dominate Historic Summit', the date 12-december, (Accessed in 27-4-2025), available on: https://www.rferl.org/a/1101652.html

Radio Free Europe, (2002), 'EU: Union To Start Talks With Turkey In Two Years', on the date 13-december, (Accessed in 27-4-2025), available on: https://www.rferl.org/a/1101655.html

Reuters, (2023), 'Turkey could part ways with the EU, if necessary says Erdogan'. 16 September. (Accessed in 19-2-2025), available on: https://www.reuters.com/world/middle-east/turkeys-erdogan-says-country-could-part-ways-with-eu-if-necessary-2023-09-16/

Saatçioğlu, Beken, (2010) 'Unpacking the compliance puzzle: the case of Turkey's AKP under EU conditionality'.

Şenyuva, Özgehan, (2019) 'Turkish public opinion and the EU: erosion of trust', Trans European Policy Studies Association (TEPSA) Briefs.

Tasch, Barbara, (2016), 'The West'contradicts the values it is defending: Erdogan blasts the international response to the Turkey coup', Business Insider UK. https://www.businessinsider.com/erdogan-blasts-international-response-to-turkey-coup-refugee-crisis-2016-8

Tetik, Damla Cihanger & Diez, Thomas, (2024)'Talking Past while Needing One Another',The Complex and Ambiguous Relationship between the EU and Türkiye, Siyasal, Journal of Political Sciences, 33(2), 187-204.

The Diplomat, (2013), 'Turkey Renews Plea to Join Shanghai Cooperation Organization', December 1, (Accessed in 27-5-2025), available on: https://thediplomat.com/2013/12/turkey-renews-plea-to-join-shanghai-cooperation-organization/

Times Archives, (2006), "EU Sets Deadline for Turkey to Open Ports to Cyprus", LA Times, November 9, (Accessed in 1-5-2025), available on: https://www.latimes.com/archives/la-xpm-2006-nov-09-fg-turkey9-story.html

Tocci, Nathalie, (2007) 'CONDITIONALITY, IMPACT AND PREJUDICE IN EU-TURKEY RELATIONS'.

Trends Research & Advisory, (2024), 'Looking at Turkish Foreign Policy Under the AKP Rule', on the date, 7 October, (Accessed in 23-5-2025), available on: https://trendsresearch.org/insight/looking-at-turkish-foreign-policy-under-the-akp-rule/?srsltid=AfmBOoqUOxtY5WKiTa03kI-h_ciHR32f534H5HcmFgo7gFdE4W63pJeL&utm_source=chatgpt.com#_ftnref2

Turkmen, Seref, (2023) 'Stabilization of the Turkish Economy in the Early 2000s and the Urgent Action Plan'. ESI Preprints (European Scientific Journal, ESJ), 14, 472-472.

U.S. Government Publishing Office, (2009), 'Hearing before the Subcommittee on Commercial and Administrative Law of the Committee on the Judiciary', House of Representatives, One Hundred Eleventh

Congress, first session, March 19, (CHRG-111hhrg49711), (Accessed in 22-2-2025), available on:https://www.govinfo.gov/content/pkg/CHRG-111hhrg49711/html/CHRG-111hhrg49711.htm

Ülgen, Sinan & Besch, Sophia and Toygür, İlke, (2024) 'Strategic Autonomy as a Dynamic of Convergence in Türkiye-EU Relations'.

UNDP, (2007) 'Human Development Report 2007-2008', Fighting Climate Change .

Verheugen, Günter, (2002) 'quoted in P ınar Tanlak, "Turkey EU Relations in the post-Helsinki Phaseand the EU Harmonisation Laws Adopted by the Turkish Grand National Assembly', SEI Working.

Waldman, Simon, (2024), 'Turkey, BRICS and Erdogan's Global Aspirations'. On the site RUSI, 31 October, (Accessed in 25-2-2025), available on: https://www.rusi.org/explore-our-research/publications/commentary/turkey-brics-and-erdogans-global-aspirations

Wang, Orange, (2024), 'China eyes closer ties with Turkey to take on global 'power politics', On the site My News, 4 Jun, (Accessed in 25-5-2025), available on: https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3265328/turkey-sees-brics-economic-potential-it-waits-full-eu-membership

Warner, Geoffrey, (2009) 'The United States and the Cyprus crisis of 1974'. International Affairs, 85(1), 129-143

Yaka, Özge, (2016) 'Why not EU? Dynamics of the changing Turkish attitudes towards EU membership'.

Yazici, By Serap, (2024), 'Turkish Public Law and Legal Research'.Analytical article on the website, Accessed in 4-3-2025, available on: https://www.nyulawglobal.org/globalex/turkey1.html

Yilmaz, Gözde, (2019) 'From Eu-phoria to Eu-phobia? Changing Turkish Narratives in EU–Turkey Relations', Baltic Journal of European Studies, 9(1), 20–32.

Artan, Bingül, (2024) 'BÜYÜYEN KÜRESEL GÜÇ BRİCS ÜLKELERİ VE TÜRKİYE'NİN DIŞ TİCARETİ ÜZERİNE ETKİLERİ', Sakarya İktisat Dergisi, 13(2), 35-57.

Çeviköz, Ünal, (2022), 'CHP'li Çeviköz: "Şangay İşbirliği Örgütü'ne üyelik büyük hata olur"', Press interview, I got on the site PolitikYol, on the date 20-8-2022, (Accessed in 3-3-2025), available on: https://t24.com.tr/haber/chp-genel-baskan-basdanismani-cevikoz-sangay-isbirligi-orgutu-ne-uyelik-buyuk-hata-olur-turkiye-diyalog-ortagidir-oyle-kalmasi-dogrudur,1060529#google_vignette

Ergin, Sedat, (2024) 'Türkiye'nin BRICS'e 'ortak devlet' statüsünde katılması tamam, şimdi top Rusya'nın sahasında', On the site Hürriyet News, (Accessed in 18-2-2025), available on: https://www.hurriyet.com.tr/yazarlar/sedat-ergin/turkiyenin-bricse-ortak-devlet-statusunde-katilmasi-tamam-simdi-top-rusyanin-sahasinda-42571727

Fekete, József, Radics, Zsolt, and Bujdoso, Zoltán, (2013) 'BRICS plus T? Turcja jako potencjalny członek grupy czołowych państw rozwijających sie gospodarczo'. Studia Ekonomiczne i Regionalne, 6(1).

Kaya, Ferat, (2018) 'TÜRKİYE'NİN AB ÜYELİĞİ AÇISINDAN KIBRIS SORUNU'. Akademik Bakış Uluslararası Hakemli Sosyal Bilimler Dergisi, (66), 184-195.

Melek, Firat, (2001) 'Yunanistan'la ilişkiler'. Türk Dış Politikası, Kurtuluş Savaşından Bugüne Olgular, Belgeler, Yorumlar, 1, 576-615.

Mor, Hasan,(2008) 'Kıbrıs sorununun Türkiye-AB ilişkilerine endekslenmesi süreci'. Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi, 12(1), 983-1026.

Tarihi, Yayınlanma, (2017) 'Merkel'den Erdoğan'a yanıt: Müdahaleye müsamaha yok', Analytical article, on the website Euronews, on the date, 2017-8-19, (Accessed in 21-2-2025), available on: https://tr.euronews.com/2017/08/19/merkelden-erdogana-yanit